المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية بجرجا

العكس دراسة نحوية وصرفية

Inversion: A grammatical and morphological study

بقلم الدكتورة

أسماء مجاهد عبد الحميد محمد

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف - جمهورية مصر العربية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الأول من إصدار سبتمبر ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

العكس دراسة نحوية وصرفية

أسماء مجاهد عبد الحميد محمد

قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف ـ مصر .

البريد الإلكتروني : assamsalem.2177@azhar.edu.eg

الملخص

يتناول البحث ظاهرة انتشرت بصورة ملحوظة في الأبواب النحوية والصرفية، وهي ظاهرة العكس، والتي عنونت لها بـ" العكس دراسة نحوية وصرفية"، ويهدف البحث إلى التعرف إلى العكس، وبيان صوره والتي تمثلت في الأبواب النحوية في عكس القاعدة، وعكس الاستعمال، وعكس التقدير، وعكس اللغة، وتمثلت في الأبواب الصرفية في عكس القاعدة، وعكس الاستعمال، وعكس التقدير، وعكس العلة، كما يهدف إلى بيان أسبابه من خلال تتبع مواضعه في الأبواب النحوية والصرفية.

وتعد ظاهرة العكس من الظواهر المهمة التي تبرهن على مرونة اللغة، وأنها لا تقف عند لون معين من ألوان الكلام، فهي لون من ألوان التوسع في اللغة، فلا يكاد يخلو باب من لفظ أو أسلوب جاء على عكس ما تقتضيه القاعدة أو الاستعمال اللغوي؛ لذا قمت بجمع صور العكس ودراستها من خلال تتبع الأساليب والألفاظ التي تندرج تحت هذه الظاهرة، متبعة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي.

وقد اشتمل البحث على مقدمة بينت فيها أسباب اختياري لموضوعه، وأهدافه، والدراسات السابقة عليه، وخطته، ومنهجه، وتمهيد للتعريف بالعكس لغة واصطلاحًا، وصوره، وأسبابه، ومبحثين لدراسة العكس في النحو والصرف، وأنهيته بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: العكس ، دراسة ، نحوية ، صرفية.

Inversion: A grammatical and morphological study

Asmaa Mugahed Abdel-Hamid Mohammed.
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies (Girls), Beni Suef, Al-Azhar University, Egypt.
Email: assamsalem.2177@azhar.edu.eg

Abstract

This research investigates a linguistic phenomenon that has appeared conspicuously in grammatical and morphological study, namely inversion (al-aks). The study, entitled inversion: A Grammatical and morphological study, aims to define this phenomenon and to outline its manifestations. These are represented in grammar by the inversion of rules, usage, estimation, and language, and in morphology by the inversion of rules, usage, estimation, and Causes. It further seeks to explore the reasons behind this phenomenon by tracing its occurrences in both grammatical and morphological contexts.

Inversion is considered one of the significant phenomena that demonstrates the flexibility of the Arabic language, showing that it is not restricted to a single pattern of expression. Rather, it represents a form of linguistic expansion, as hardly any chapter is devoid of a word or construction that runs contrary to the rule or to common linguistic usage.

Accordingly, I collected and analyzed the manifestations of inversion through words and expressions fall under this phenomenon, employing both the inductive and the descriptive-analytical approaches.

The study includes an introduction in which I explained the reasons for choosing the topic, its objectives, previous studies, structure, and methodology, followed by a preliminary discussion defining inversion linguistically and terminologically, along with its forms and causes. It then consists of two chapters: the first devote to inversion in grammar, and the second to inversion in morphology.

The research concludes with a summary of the key findings, followed by a list of sources and references.

Keywords: Inversion – grammar – morphology – study.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن اللغة العربية عبارة عن قواعد وأحكام نحوية وصرفية، والقياس يقتضي مراعاة هذه القواعد، ولكن الواقع اللغوي قد يفرض مخالفتها واستعمال عكسها، فيعدل المتكلم عن قياس القاعدة إلى عكسها، بل قد يعدل أهل اللغة الواحدة عن لغتهم التي اعتادوا عليها إلى مخالفتها والتكلم بعكسها، وقد يُقَدِّر العالِم في اللفظة الواحدة تقديرًا ويُقَدِّر عكسه في حال واحدة أو حالين مختلفين، بل قد يجعل العلة الواحدة سببًا في الحكم وضده، وقد يُستَعمل اللفظ في غير ما وُضِع له ويستعمل غيره في موضعه، وهذا الانعكاس يترتب عليه أحكام لغوية لها أسبابها ودوافعها، وقد استطاع العلماء تفسير الأسباب وراء مجيء الألفاظ والأساليب على العكس، وكان ابن جني بما له من باعٍ كبير وعبقرية فذة من أكثر النحاة تعليلًا للعكس بأسلوب مقنع برع فيه لإزالة الشبهة عن هذه الألفاظ والأساليب، جاء ذلك في كتابه الخصائص الذي اشتمل على كثير من الأبواب التي تحمل في ثناياها ألفاظًا وأساليب جاءت على عكس ما تقتضيه القاعدة أو الاستعمال اللغوي.

وقد انتشرت هذه الظاهرة بصورة ملحوظة في الأبواب النحوية والصرفية، فلا يكاد يخلو باب من أسلوب أو لفظ جاء على عكس القاعدة، فكما يُقال لكل قاعدة شواذ يمكن أن يُقال لكل قاعدة مثال أو أكثر جاء على عكس القاعدة.

لذا أردت من خلال هذا البحث الموسوم بـ"العكس دراسة نحوية وصرفية" بيان المراد بهذه الظاهرة، وصورها وأسبابها من خلال دراسة بعض المسائل التي جاءت على عكس ما تقتضيه القاعدة أو الاستعمال اللغوي.

أسباب اختيار موضوع البحث:

أولًا: انتشار هذه الظاهرة بصورة ملحوظة في معظم أبواب النحو والصرف، مما يستوجب دراستها؛ لمعرفة صورها وأسبابها.

ثانيًا: لم يتعرض أحد من الباحثين – على حد علمي– لهذه الظاهرة بالبحث والدراسة بهذه الكيفية.

ثالثًا: الرد على تساؤل: هل يعتبر العكس من الشواذ؟ وهل يعكس النحاة الألفاظ والأساليب اعتباطًا أم لدواعٍ وأسبابٍ تقتضيها طبيعة اللغة؟

أهدافه:

الوقوف على معنى العكس في اللغة والاصطلاح، وبيان صوره وأسبابه من خلال دراسة بعض الألفاظ والأساليب التي جاءت على عكس ما تقتضيه القاعدة أو الاستعمال اللغوي.

الدراسات السابقة:

لم أجد – على حد علمي – أحدًا تناول هذه الظاهرة بالبحث والدراسة، ولكن هناك بعض الدراسات التي تتعلق بجزئيات من البحث، ومنها:

ــ الحمل على المعنى في العربية، للدكتور: علي عبد الله حسين العنبكي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٣٣ه–٢٠١٢م.

وظاهرة الحمل على المعنى تناولها عدد من الباحثين بالدراسة، وقد اقتصرتُ على ذكر هذا البحث؛ لأن غيره مختص بتتبع هذه الظاهرة في مصنف بعينه من مصنفات النحاة واللغويين.

ــ من مسائل التنبيه على الأصل المهجور في التصريف، تحليل ومناقشة، إعداد الدكتور: حسام فرج محمد أبو الحسن، مدرس النحو والصرف والعروض، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد الأربعون، الإصدار الأول، الجزء الأول، ١٤٤٢هـ–٢٠٢١م.

ــ ظاهرة التقاص في النحو العربي، لدردير محمد أبو السعود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٦٣، ٦٤، عام ١٤٠٤هـ.

أوجه التشابه والاختلاف بين هذا البحث والبحوث السابقة:

ــ بحث (الحمل على المعنى في العربية) يتناول دراسة تفصيلية للحمل على المعنى، وما يتعلق به من مصطلحات متصلة بالقياس، أو غير متصلة به، والتعبيرات التي تؤدي معنى الحمل على المعنى، وما يُحْمَل على اللفظ والمعنى في التراكيب والأدوات، وما يُحْمَل على المعنى في التذكير والتأنيث، وما يُحْمَل على المعنى في الإفراد والتثنية والجمع، وما يُحْمَل على المعنى في العطف، وتحدث أيضًا عن التضمين، والحمل على معنى النفي، أما بحثي فدراسة عامة لكل ما جاء على العكس في الألفاظ والأساليب، سواء أكان السبب في العكس الحمل على المعنى أم غيره من الأسباب؛ ولذا لم يشترك مع هذا البحث إلا في مسألة واحدة، وهي (تذكير المؤنث وتأنيث المذكر)، وقد تناولتها من منظور مختلف؛ حيث ذكرت أصل الاستعمال، ثم بيَّنتُ العكس وسببه عند المحدثين والقدامى، مع ذكر بعض الأمثلة، بينما اهتم هذا البحث ببيان آراء النحاة في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر مع حشد الأمثلة التي وردت في ذلك.

ــ أن بحث (من مسائل التنبيه على الأصل المهجور في التصريف) يدور حول عدد من المسائل التي نبه فيها علماء اللغة على أصلها المهجور على المستوى الصرفي، ولم يشترك بحثي معه إلا في مسألة (حركة العين سبب للصحة والاعتلال)، وقد دُرِسَت في هذا البحث تحت عنوان(التصحيح في الأسماء مع وجود ما يوجب إعلالها) والناظر في العنوانين يلحظ الفرق بينهما، فالغرض من دراستها في بحثي بيان كيف جاءت العلة الواحدة سببًا للحكم وعكسه؟ والغرض من دراستها في هذا البحث حصر الأمثلة التي شذت عن القاعدة، فلم تعل مع وجود سبب الإعلال؛ للتنبيه على الأصل المهجور، وباختلاف الغرض تختلف طريقة العرض والدراسة.

ــ أن بحث (ظاهرة التقاص في النحو العربي) يختلف عن موضوع بحثي؛ لأنه يتحدث عن تبادل الأحكام بين الحركات والحروف في مواضع مختلفة، كحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف، ثم حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، وكإبدال الهمزة من الهاء في بعض المواضع ثم إبدال الهاء من الهمزة في مواضع أخرى، أما بحثي فقد عني بدراسة الكلمات التي جاءت على عكس القاعدة، كإبدال الياء واوًا فيما الواجب فيه قلب الواو ياء؛ لتعويض الواو من غلبة الياء عليها.

فالخلاصة أن هذه الأبحاث دراسات خاصة عني كل بحث منها بدراسة تفصيلية كل فيما هو خاص به، في حين أن بحثي دراسة خاصة بظاهرة العكس، وعامة تتناول كل ما ورد على العكس سواء على مستوى الألفاظ أو الأساليب بغض النظر عن سبب العكس.

خطته:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة بينت فيها أسباب اختيار موضوعه، وأهدافه، والدراسات السابقة عليه، وخطته، ومنهجه، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما التمهيد، فعنوانه: (مفهوم العكس، وصوره وأسبابه، دراسة نظرية)، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: العكس في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: صوره وأسبابه.

وأما المبحثان، فجاءا للدراسة التطبيقية، وهما على النحو التالي:

المبحث الأول: العكس دراسة نحوية، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: عكس القاعدة، ويشتمل على خمس مسائل:

الأولى: مجيء اسم الجنس الجمعي بالتاء وواحده من دونها.

الثانية: تقدير حركة المنقوص في حالة النصب، وظهورها في حالتي الرفع والجر.

الثالثة: عمل عسى في الضمير المنصوب المتصل.

الرابعة: مجيء اللازم بالهمزة والمتعدي من دونها.

الخامسة: حكم الأعداد من الثلاثة إلى التسعة ومعها العشرة إذا كانت مفردة.

المطلب الثاني: عكس الاستعمال، ويشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى: التعبير عن المضارع بلفظ الماضي والعكس.

الثانية: تذكير المؤنث وتأنيث المذكر.

الثالثة: استعمال أبنية الكثرة مع العدد القليل والعكس.

المطلب الثالث: عكس التقدير، ويشتمل على مسألة:

الاعتداد باللام وترك الاعتداد بها في (لا أبا لك).

المطلب الرابع: عكس اللغة، ويشتمل على مسألة:

شين عشرة في حالة التركيب والتأنيث في لغة الحجازيين والتميميين.

المبحث الثاني: العكس دراسة صرفية، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: عكس القاعدة، ويشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى: قلب الياء واوًا عند اجتماعهما في كلمة.

الثانية: اعتلال العين وتصحيح اللام فيما جاءت فيه العين واللام حرفي علة.

الثالثة: عكس قاعدة الإدغام في: (اصلّح ــ اظلّم ــ اضلّع ــ اذّكر ــ ازّجر)، وغيرها.

المطلب الثاني: عكس الاستعمال، ويشتمل على مسألة:

كسر نون (مِن) مع (أل)، وفتحها مع غيرها في نحو: (ابنك)؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

المطلب الثالث: عكس التقدير، ويشتمل على مسألتين:

الأولى: الألف في علقى وعلقاة، ونحوها.

الثانية: الاعتداد بالواو المنقلبة من الهمزة وترك الاعتداد بها في تخفيف (وُؤْي) فُعْل من (وَأَيت).

المطلب الرابع: عكس العلة، ويشتمل على مسألة:

حركة العين سبب للصحة والاعتلال.

وقد قمت بترتيب المسائل داخل كل مطلب حسب أبواب ألفية ابن مالك، وأنهيتُ البحث بخاتمة بيّنتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلاله، ثم ذيلته بثبت للمصادر والمراجع.

منهجه:

اتبعتُ فيه المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، فقمت بجمع صور العكس من خلال تتبع الأساليب والألفاظ التي تندرج تحت هذه الظاهرة، ودراسة نماذج من المسائل، مفتتحة المسألة بالقياس أو الأصل النحوي أو الصرفي ثم أذكر العكس، وإذا كانت المسألة محل خلاف أبينه، ثم أبين سبب العكس، ثم أنهي المسألة بتعقيب أبين فيه خلاصة المسألة والرأي الراجح عندي إذا كانت المسألة محل خلاف.

أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم،
وأن يحظى بالرضا والقبول.

التمهيد

مفهوم العكس وصوره وأسبابه، دراسة نظرية، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: العكس في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: صوره وأسبابه.

المبحث الأول: العكس في اللغة والاصطلاح

أولًا: العكس في اللغة

العكس: رَدُّك آخر الشيء على أوّله، ويقال: عكست، أي: عطفت على معني النّسقْ، ويُعْكَس: يُطْرَد[١]، وعكست البعير عكسًا، وهو أن تشد عنقه إلى إحدى يديه وهو بارك، والاسم العِكاس، وقيل العَكْس: أَن يَجعلَ فِي رأس الْبَعِير خطامًا ثمَّ يعقده إلى ركبته لئلا يصُول[٢]، والتعكس: أن يمشي الرجل مشي الأفعى فهو يتعَكّس تعكُّسًا، كأنه قد يَبِسَت عُرُوقُه، وربما سمي السكران كذلك[٣]، ودون ذلك عِكَاس ومِكَاس: وهو أن تأخذ بناصيته، ويأخذ بناصيتك[٤].

ثانيا: العكس في الاصطلاح

لم يضع النحاة ولا الصرفيون تعريفًا للعكس بالمعنى المقصود به في البحث، ويمكننا الوقوف على مفهومه من خلال ما نص عليه ابن جني في الأبواب التي تضمنت صورًا للعكس، ومن ذلك:

ــ قوله في (باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع): "ومنها أن يسمع الشيء، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول"[٥].

---

(١) ينظر: العين ١٩١/١ باب(العين والكاف والسين).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٢٩٧/١ باب(العين والكاف والسين).

(٣) ينظر: العين ١٩١/١، تهذيب اللغة ٢٩٧/١.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٢٩٧/١، المحكم والمحيط الأعظم٢٦٠/١ مادة(ع ك س).

(٥) الخصائص ١٠٠/١-١٠١.

وقوله في موضع آخر: "واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازًا صحيحًا أن يستدل به على أمر ما وأن يُسْتَدل به على ضده ألبتة"(١).

ومثّل لذلك بـ"مررت بزيد"، فتارة استدلوا به على أن الجار من جملة الفعل الواصل به؛ لأن الباء معاقبة لهمزة النقل في نحو: أمررت زيدًا، فكما أن همزة أفعل جزء من الفعل، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضًا من جملة الفعل، وتارة استدلوا به على أن حرف الجر جزء من الاسم؛ لأنه يُحْكَم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب، فنقول: مررت بزيد وعمرًا، وكذلك أيضًا لا يفصل بين الجار والمجرور؛ لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد، فقد قدر اللفظ الواحد تقديرين ضدين(٢)، وهو ما ذكره أيضًا في باب (في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين)(٣).

ـ وقوله في باب (تدافع الظاهر): "هذا نحو من اللغة له انقسام، فمن ذلك استحسانهم لتركيب ما تباعدت مخارجه من الحروف، نحو: الهمزة مع النون، والحاء مع الباء، نحو: آن ونأى وحبَّ وبحّ، واستقباحهم لتركيب ما تقارب من الحروف؛ وذلك نحو: صس وسص وطث وثط، ثم إنا من بعد نراهم يؤثرون في الحرفين المتباعدين أن يقربوا أحدهما من صاحبه ويدنوه إليه، وذلك نحو قولهم في سويق: صويق"(٤).

ـ وقوله في باب (عكس التقدير): "وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكمًا ما وقتًا ما ثم تحور في ذلك الشيء عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكمًا آخر"(٥).

---

(١) الخصائص ١/١٠٦.
(٢) السابق ١/١٠٦-١٠٧.
(٣) السابق ١/٣٤١.
(٤) السابق ١/٢٢٧.
(٥) السابق ١/٢٧٢.

وقد مثّل له بنحو: (علقى وعلقاة)، فقد قدر النحاة الألف في علقاة للإلحاق، فإذا نُزِعَت منها التاء قدروها للتأنيث، فقد قدرت الألف تقديرين مختلفين، وسيتضح ذلك أكثر عند دراسة المسألة.

ـ وقوله في باب (في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه): "وذلك أضرب: منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة، نحو: رجل علَّامة، وامرأة علَّامة، ...، ومنها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة، وذلك نحو: رجل خَصْم، وامرأة خَصْم"(١).

ـ وقوله في باب (نقض العادة): "المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعدٍّ كان أفعل متعديًا؛ لأن هذه الهمزة كثيرًا ما تجيء للتعدية، ...، غير أن ضربًا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فنجد فعل فيها متعديًا، وأفعل غير متعد، وذلك قولهم: أجفل(٢) الظليم، وجفلته الريح"(٣). فأجفل لازم وجفل متعد.

ـ وقوله في باب في شجاعة العربية، (فصل في الحَمْل على المعنى): "اعلم أن هذا الشَرْج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا"(٤).

ـ وقوله في باب (في أن سبب الحكم قد يكون سببًا لضده على وجه): "هذا باب ظاهره التدافع وهو مع استغرابه صحيح واقع؛ وذلك نحو قولهم: القود

---

(١) الخصائص ٢/٢٠١-٢٠٢.

(٢) أجفل: جَفَلَت الرّيح السَّحَاب تَجْفِله جَفْلا: ضربته واستخفته، وجَفَل الظليم يَجْفِل جُفُولا، وأَجفل: ذهب في الأَرْض وأسرع، وأجفله هو. المحكم والمحيط الأعظم ٤٢٨/٧ مادة (ج ف ل).

(٣) الخصائص ٢/٢١٤-٢١٥.

(٤) السابق ٢/٤١١.

والحوكة..."[1]. فسبب الإعلال وهو حركة العين هو أيضًا سبب للصحة في قَـوَدَ، وحَوَكَة، كما سيتضح عند دراسة المسألة.

ــ وقوله في باب (الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد): "وذلك جائز عنهم، وظاهر وجه الحكمة في لغتهم، قال الفرزدق:

كلاهما حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما :. قد أَقْلَعَا، وكلا أَنْفَيهِمَا رَابِي[2].

فقوله: كلاهما قد أقلعا ضعيف؛ لأنه حمل على المعنى، وقوله: وكلا أنفيهما رابي قوي؛ لأنه حمل على اللفظ..، ولسنا ندفع أن في الكلام كثيرًا من الضعف فاشيًا، وسمتًا منه مسلوكًا متطرقًا، وإنما غرضنا هنا أن نرى إجازة العرب جمعها بين قوي الكلام وضعيفه في عقد واحد وأن لذلك وجهًا من النظر صحيحًا"[3].

وغير ذلك من الأبواب عند ابن جني التي تضمنت صورًا للعكس، والتي في مجملها إما أن تكون استدلالًا أو تقديرًا أو استعمالًا للفظ وضده في حال واحدة أو حالين مختلفين، وإما أن تكون استعمالًا للفظ على خلاف ما تقتضيه القواعد اللغوية.

لذا يمكن استنباط معنى العكس، وتحديد مفهومه بأنه: (كل ما جاء على عكس ما تقتضيه القاعدة أو الاستعمال اللغوي).

---

(١) الخصائص ٣/٥١.

(٢) البيت من البسيط، للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه، وهو في: الخصائص٣/٣١٤، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٥٩، شرح التسهيل لابن مالك١/٦٧، ارتشاف الضرب ص١٨١٤.

(٣) الخصائص ٣/٣١٤-٣١٥.

المبحث الثاني: صوره وأسبابه

تعددت صور العكس، وتنوعت أسبابه؛ لأن اللغة العربية تنعكس فيها الألفاظ والأساليب، وهذا الانعكاس يترتب عليه أحكام لغوية لها أسبابها ودوافعها، وقد قال سيبويه: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"[(١)]، فإذا كان هذا حال ما اضطروا إليه، فكيف الحال بما لم يضطروا إليه، مما هو معتاد في كلامهم، لا شك أن له أسبابه ودوافعه، وتتضح أسباب العكس من خلال صوره والتي تمثلت في الصور الآتية:

الأولى: عكس القاعدة، ومن أمثلتها مسألة: (مجيء اسم الجنس الجمعي بالتاء وواحده من دونها)، فالغالب المألوف أن يكون الواحد بالتاء واسم الجنس الجمعي من دونها، ولكن حدث العكس هنا في بعض الكلمات، مثل: كمء[(٢)] للواحد، وكمأة للدال على الجمع، وسببه **التدرج**؛ لأن التاء تدخل في الجمع من نحو: "حجارة، وذكورة"، فتدرجوا من ذلك إلى أن أدخلوها في اسم الجنس الجمعي.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (تقدير حركة المنقوص في حالة النصب، وظهورها في حالتي الرفع والجر)، فالقياس تقدير حركة المنقوص في حالتي الرفع والجر، وظهورها في حالة النصب، ولكن حدث العكس، وسببه **الضرورة الشعرية**؛ لأن الشاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (عمل عسى في الضمير المنصوب المتصل)، فالقياس في (عسى) إذا اتصل بها الضمير أن يكون بصورة المرفوع، ولكن اتصل بها هنا الضمير المنصوب، والسبب في ذلك إما **الحمل** بالحمل لها على لعل، وإما **الاختصاص**؛ لاختصاصها مع المضمر بحال لا تكون لها مع الظاهر.

---

(١) الكتاب ٣٢/١.

(٢) الكَمْء: نَبَات يُنَقِّض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر، والجمع: أكْمؤ، وكَمْأة، ولا يُجْمَعُ على فَعْلَة إلا كمْء وكَمْأة، ورَجُل ورَجْلَة. تهذيب اللغة ٤٠٨/١٠-٤٠٩ مادة(ك م ى)، المحكم والمحيط الأعظم ٩٧/٧ مادة (ك م أ). و"كمأة" جمع "كمء" للكثرة، و"أكمؤ" للقلة.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (مجيء اللازم بالهمزة والمتعدي من دونها)، فالقياس أن يكون المتعدي بالهمزة واللازم من دونها، ولكن حدث العكس في بعض الكلمات، مثل: كبَّ وأكبَّ[1]، فكبَّ متعد، وأكبَّ لازم، وسببه **التقاص**؛ لتعويض اللازم من غلبة المتعدي عليه.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (حكم الأعداد من الثلاثة إلى التسعة ومعها العشرة إذا كانت مفردة) فالأصل أن يتبع المعدود العدد في التذكير والتأنيث، فيذكر المعدود مع العدد المذكر ويؤنث مع العدد المؤنث، ولكن جاءت الأعداد من الثلاثة إلى العشرة على العكس، وسببه إما **طلب الاعتدال**؛ لأن المذكر خفيف والمؤنث ثقيل، فأدخلوا الهاء في جمع المذكر وحذفوها من جمع المؤنث؛ طلبًا للاعتدال، وإما **المبالغة**؛ لأن المذكر لما كان أفضل من المؤنث بولغ في لفظه بزيادة التاء، وإما **الحمل**؛ لأن العدد مبني على الجمع، والجمع المذكر تدخله التاء في نحو: صَبي وصِبْية، فأدخلوها في عدده بالحمل عليه.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (قلب الياء واوًا عند اجتماعهما في كلمة)، فالقياس قلب الواو ياء عند اجتماعهما -بشروط محددة- وإدغام الياء في الياء، ولكن حدث العكس في بعض الكلمات، مثل: عوَّة، وسببه **التقاص**؛ لتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها، و**للخروج عمَّا قد أُلِف خشية الملل**؛ لكثرة قلب الواو ياء.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (اعتلال العين وتصحيح اللام فيما جاءت فيه العين واللام حرفي علة)، فالقياس إذا جاءت العين واللام حرفي علة اعتلال اللام وتصحيح العين، ولكن حدث العكس في بعض الكلمات، وسببه **القوة والتمكن**؛ لأن ما ورد من ذلك في الأسماء، نحو: "غاية، وطاية، وثاية"، وهي أقوى وأشد تمكنًا من الأفعال؛ لذلك احتملت العدول عن القياس.

---

(١) الكب: كب الشيء يكبه كبًّا، وكبكبه: قلبه، وأكب على الشَّيْء: أقبل عليه ولزمه، ورجل مكب، ومكباب: كثير النّظر إِلَى الأَرْض. المحكم والمحيط الأعظم ٦/٦٦٧-٦٦٨ مادة(ك ب ب).

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (عكس قاعدة الإدغام في: اصلّح ــ اظّلم ــ اضلّع ــ اذّكر ــ ازّجر، وغيرها)، فالقياس إذا أريد إدغام المتقاربين قلب الحرف الأول إلى جنس الثاني، ولكن حدث العكس، وسببه **الحفاظ على صفة الحرف**؛ لأنه لو أدغم الأول في الثاني في نحو: اصَطلح، لذهب الصفير من الصاد بقلبها طاء، ولو أدغم الأول في الثاني في نحو: اضطلع، لذهب التفشي من الضاد بقلبها طاء.

الثانية: عكس الاستعمال، ومن أمثلتها مسألة: (التعبير عن المضارع بلفظ الماضي والعكس)، فالأصل أن يعبر بالماضي عما حصل وانتهى، وأن يعبر بالمضارع عما يحدث أو سيحدث، ولكن حدث العكس، وسبب التعبير عن المضارع بلفظ الماضي إما **تحقق وقوعه**، وإما **المبالغة**، وسبب التعبير عن الماضي بلفظ المضارع **إحضار الصورة في الذهن**.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (تذكير المؤنث وتأنيث المذكر)، فالقياس أن المؤنث يكون بعلامة وترك العلامة علامة على التذكير، وكل منهما يقع في موضعه الذي يقتضيه السياق، ولكن قد يحدث العكس، والسبب في ذلك إما **الحمل على المعنى**، فينزل المذكر منزلة المؤنث والعكس، وإما **الاكتساب بالإضافة**، فيكتسب المذكر المضاف التأنيث من المضاف إليه المؤنث والعكس.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (استعمال أبنية الكثرة مع العدد القليل والعكس)، فالقياس أن تستعمل أبنية القلة مع العدد القليل وأبنية الكثرة مع العدد الكثير، ولكن قد يحدث العكس، وسببه **الاستغناء بالوضع أو الاستعمال**، فتستغني العرب ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة وضعًا أو استعمالًا اتكالًا على القرينة، وقد تعكس فتستغني ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعًا أو استعمالًا اتكالًا على القرينة.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة:(كسر نون (من) مع (أل)، وفتحها مع غيرها في نحو: (ابنك)؛ للتخلص من التقاء الساكنين)، فالمستعمل فتح نون (من) مع (أل)، وكسرها مع غيرها، نحو: (ابنك)، ولكن حدث العكس هنا، وسببه **الإجراء**؛ لأنهم

أجروا (مِن) مع غير (أل) مجراها مع (أل)، وأجروها مع (أل) على الأصل؛ لأن الأصل كسر النون.

الثالثة: عكس التقدير، ومن أمثلتها مسألة: (الاعتداد باللام وترك الاعتداد بها في "لا أبا لك")، فالأصل أن يلتزم العالم بما قدَّره واعتد به، وهنا تارة اعتدوا باللام وتارة تركوا الاعتداد بها، وهذا عكس للتقدير، وسبب عدم الاعتداد بها **كثرته في كلامهم**، وهم مما يغيرون الشيء عن حال نظائره إذا كثر في الكلام، وسبب الاعتداد بها **تحسين اللفظ**؛ لئلا تدخل (لا) على ما ظاهره التعريف.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (الألف في علقى[1] وعلقاة، ونحوها)، وهنا قدروا الألف للإلحاق مع تاء التأنيث فإذا نُزِعَت التاء قدروها للتأنيث، وهذا عكس للتقدير، وسببه **كثرة النظير**، مثل: سُمَانى وسُمَاناة، وشُكَاعى وشُكَاعاة، وباقلى وباقلاة، وغيرها.

ومن أمثلتها أيضًا مسألة: (الاعتداد بالواو المنقلبة من الهمزة وترك الاعتداد بها في تخفيف "وُؤْي" فُعْل من "وَأَيت")، فالخليل تارة اعتد بالواو المنقلبة من الهمزة فقلب الواو الأولى همزة؛ لاجتماع الواوين، وتارة لم يعتد بها فلم يقلبها ياء لأجل الياء، والسبب في عدم الاعتداد بالواو **خشية الإجحاف**؛ لئلا يلحق بالواو تغييرًا بعد تغيير، والسبب في الاعتداد بها **الثقل**؛ لاستثقال لفظ الواوين.

الرابعة: عكس اللغة، ومن أمثلتها مسألة: (شين عشرة في حالة التركيب والتأنيث في لغة الحجازيين والتميميين)، فالأصل في لغة الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضمومًا أو مكسورًا، نحو: "رُسُل، كبِد" وأما بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا، فيقولون: رُسْل، وكَبْد، ولكن خالف كل من الحجازيين والتميميين لغتهم، فسكن الحجازيون وحرك التميميون، والسبب **الإيناس**؛ لأن باب العدد لما

---

(١) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف. المحكم والمحيط الأعظم ١/٢١٤ مادة (ع ل ق).

كثر فيه التحريفات والتخليطات جرأهم هذا على مخالفة لغتهم؛ فالتغيير يؤنس بالتغيير.

الخامسة: عكس العلة، ومن أمثلتها مسألة: (حركة العين سبب للصحة والاعتلال)، فالأصل أن يكون للحكم علة أو أكثر وضده علة أخرى، وهنا جُعِل سبب اعتلال العين وهو تحركها وانفتاح ما قبلها سببًا أيضًا لصحتها في بعض الكلمات مثل: حَوَكة وعَوِر، والسبب إما **الإجراء**؛ لأنهم أجروا الحركة مُجْرَى الحرف، فأجريت فتحة العين مُجْرَى الألف في جَوَاب، وكسرتها مجرى الياء في طَوِيل، فكما تصح الواو في جَوَاب وطَوِيل كذلك تصح في حَوَكة عَوِر، وإما **التنبيه على الأصل**؛ "لئلا يُجْهَل"[1]، ولولا ما ظهر من هذا لما عرفوا أصول الأشياء.

(١) همع الهوامع ١٤١/٢.

المبحث الأول: العكس دراسة نحوية، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: عكس القاعدة، ويشتمل على خمس مسائل:

الأولى: مجيء اسم الجنس الجمعي بالتاء وواحده من دونها.

الثانية: تقدير حركة المنقوص في حالة النصب، وظهورها في حالتي الرفع والجر.

الثالثة: عمل عسى في الضمير المنصوب المتصل.

الرابعة: مجيء اللازم بالهمزة والمتعدي من دونها.

الخامسة: حكم الأعداد من الثلاثة إلى التسعة ومعها العشرة إذا كانت مفردة.

المطلب الثاني: عكس الاستعمال، ويشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى: التعبير عن المضارع بلفظ الماضي والعكس.

الثانية: تذكير المؤنث وتأنيث المذكر.

الثالثة: استعمال أبنية الكثرة مع العدد القليل والعكس.

المطلب الثالث: عكس التقدير، ويشتمل على مسألة:

الاعتداد باللام وترك الاعتداد بها في (لا أبا لك).

المطلب الرابع: عكس اللغة، ويشتمل على مسألة:

شين عشرة في حالة التركيب والتأنيث في لغة الحجازيين والتميميين.

المطلب الأول : عكس القاعدة

المسألة الأولى: مجيء اسم الجنس الجمعي بالتاء وواحده من دونها.

اسم الجنس الجمعيُّ ما تَضمَّنَ معنى الجمع دالًّا على الجنس وله واحد مُمَّيز عنه بالتاء أو ياء النسبة كتُفّاحٍ وبطّيخ وتَمرٍ، وواحدها "تفاحة وبطّيخة وتمرة"، ومثل "عَرَبٍ وتركٍ وروم"، وواحدها "عربيٌّ وتركيٌّ ورومي"، ويَكثُر ما يُمَيَّزُ عنه واحده بالتاء في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة "كنَخْلٍ ونخلةٍ، وبطّيخ وبطّيخة، ونعام ونَعامة"، ويقلُّ في الأشياء المصنوعة "كسَفينٍ وسفينةٍ، وطينٍ وطينةٍ[١].

فالغالب في اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن يكون الواحد بالتاء والدال على الجمع من دون التاء، وقد جاء عكس الغالب والمألوف الواحد من دون التاء والدال على الجمع بالتاء[٢] في(كمء، وكمأة)[٣]، و(جبء، وجبأة)[٤]، وهما من نوادر اللغة[٥].

قال أبو الحسن السخاوي: "والكمء في المشهور عن العرب واحد، والكمأة جمع، وذلك على خلاف ما هو المألوف في تمرة وتمر، وشعيرة وشعير"[٦].

وجدير بالذكر أن نبين أن المشهور عن العرب في (كمء، وكمأة)، و(جبء، وجبأة) أن الواحد من دون التاء والدال على الجمع بالتاء[٧]، وهو ما نسبه أبو حنيفة الدينوري لابن الأعرابي[٨].

---

(١) ينظر: جامع الدروس العربية ١٩٣/٢-١٩٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٤/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢٢٠/٥، الكناش ١٥٩/٢.

(٤) الجبء: الكمأة الحمراء، وقيل: الجبأة: هَنَة بيضاء كأنها كمء ولا ينتفع بها، والجمع: أجبؤ، وجِبَأة. المحكم والمحيط الأعظم ٤٩٤/٧ مادة(ج ب أ).

(٥) ينظر: النبات لأبي حنيفة الدينوري ص٧١.

(٦) سفر السعادة ٨٦/١.

(٧) ينظر: سفر السعادة ٨٦/١.

(٨) النبات ص٧١.

ولكن قاس الخليل كمأة وكمء على ركب وراكب، فكما أن ركبًا ليس بجمع لراكب، فكذلك كمأة ليست بجمع لكمء، فهي اسم جمع وليست اسم جنس جمعي؛ قال سيبويه في باب (ما هو اسم يقع على الجميع): "لم يُكَسَّر عليه واحده ولكنه بمنزلة قَوْمٍ ونَفَرٍ وذَوْدٍ، إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك: رَكْبٌ وسَفْرٌ، فالرَّكب لم يُكَسَّر عليه راكبٌ، ألا ترى أنّك تقول في التحقير: رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ، فلو كان كُسِّر عليه الواحد رُدَّ إليه، فليس فَعْلٌ مما يُكَسَّر عليه الواحد للجمع، ومثل ذلك طائر وطَيْر، وصاحب وصَحْب، وزعم الخليل أنَّ مثل ذلك الكَمْأَة، وكذلك الجَبْأَة، ولم يُكَسَّر عليه كَمْءٌ"(١)، وهو ما صححه ابن سيده(٢).

وقال بعض العرب(٣)، ونُسِب لأبي خيرة(٤): كمأة للواحد وللجنس كمء على القياس.

قال أبو زيد: "قال منتجع: كمء واحدة وكمأة للجميع، وقال أبو خيرة: كمأة واحدة، وكمء للجميع؛ مثل تمرة وتمر، قال: فمر بهما رؤبة، فسألوه، فقال كما قال منتجع، وقال أبو زيد: قد يقال: كمأة وكمء كما قال أبو خيرة"(٥).

وحُكِي عن أبى زيد أن الكمأة تكون واحدة وجمعًا(٦).

وعلى ما هو المشهور عن العرب يرجع السبب في مجيء (كمء، وكمأة) عكس الغالب والمألوف إلى: "أن التاء قد تلحَق الجمع لتأكيد تأنيث الجمع، من نحو: "حِجارة"، و"ذُكورة"، فتَدرجوا في ذلك إلى أن جعلوها للجمع ألبتة"(٧).

---

(١) الكتاب ٣/٦٢٤.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٧/٩٨ مادة (ك م أ).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ص١٤١٦، تمهيد القواعد ص٤٨٤٠.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٧/٩٧ مادة (ك م أ).

(٥) النوادر في اللغة ص٥١٤، وينظر: الخصائص٣/٣٠٥.

(٦) ينظر: النبات لأبي حنيفة الدينوري ص٧١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٢٤.

تعقيب:

أرى الراجح في (كمأة وكمء، وجبأة وجبء) أن كمأة وجبأة يدلان على الجمع، وكمء وجبء واحد وإن كان عكس الغالب والمألوف؛ لأن التاء لما دخلت لتأكيد تأنيث الجمع، أدخلوها أيضًا في الجمع، فكما تفصل التاء الواحد من جنسه في تمرة وتمر، كذلك تفصل الجنس من الواحد في (كمأة وكمء، وجبأة وجبء) وخاصة أن التاء تتسع معانيها ولا تقتصر على التأنيث أو الفصل، بل جاءت لمعانٍ كثيرة، منها: المبالغة، نحو: راوية ونسّابة، ومنها: معاقبة ياء "مفاعيل" كـ"زنادقة" و"جحاجحة"، ومنها: التعريب، نحو: "كَيْلَجَة وكَيَالِجَة"(١).

(١) ينظر معاني التاء في: شرح الكافية الشافية ص١٧٣٤-١٧٣٧. جحاجحة: أجحت المرأة: حملت، وأصل الاجحاح للسباع. والججاج: السيد، والجمع الجحاجح، وجمع الجحاجح جحاجحة. الصحاح ص٣٥٧ مادة(ج ح ح). الكَيْلَجَةُ: مِكيال، والجمع كَيالِج وكيالجة أيضًا، والهاء للعجمة. الصحاح ص٣٣٧ مادة (ك ل ج).

المسألة الثانية:

تقدير حركة المنقوص في حالة النصب، وظهورها في حالتي الرفع والجر:

الاسم المنقوص تقدر عليه علامتا الرفع والجر؛ لثقلهما على الياء، فنقول: جاء القاضي، ومررت بالقاضي، وفي النصب يُجْرَى مُجْرَى الصحيح في تحمل الفتحة؛ لخفتها، نحو: رأيت القاضيَ.

فالرفع والجر لا يظهران ويكونان منويين في آخر المنقوص كما يُنْوَى جميع الإعراب في آخر المقصور، وليست الياء في المنقوص كالألف في المقصور؛ لأن الألف يتعذر تحريكها، والياء إنما في تحريكها استثقال؛ ولذلك يصح ظهور الضمة والكسرة فيها في الضرورة، وأما الفتحة فغير مستثقلة على الياء، فلذلك ظهرت في السعة، إلا أن تعامل معاملة أختيها في الشعر أو في قليل من الكلام فتُنْوَى(١).

وقد اختلف النحاة في معاملة المنقوص في حالة النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر، فيرى جمهور النحويين(٢)، والمبرد أنه ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر، قال المبرد ــ فيما نُسِب إليه ــ: "وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر"(٣).

وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار، وقال: إنه لغة فصيحة، وخرج عليه قراءة: (من أوسط ما تطعمون أهاليْكم)(٤)بسكون الياء(٥)، وصححه الصبان(٦)،

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١/٢٢٩-٢٣٠.

(٢) ينظر: التذييل ١/٢١٤.

(٣) لم أعثر على نص المبرد هذا. ينظر: شرح الأشموني ١/١١٥. وفي المقتضب قال: "ويضطر الشاعر إلى إسكانها في النصب، فيكون ذلك جائزًا له؛ إذ كانت تسكن في الموضعين – يعني الجر والرفع-...، وهذا كثير جدًا". المقتضب ٤/٢١-٢٢.

(٤) سورة المائدة من آية(٨٩). القراءة في: المحتسب ١/٢١٧، البحر المحيط ٥/٣٤٨.

(٥) ينظر: التذييل ١/٢١٤، همع الهوامع ١/١٨٣.

(٦) حاشية الصبان ١/١٧٤.

ووافقه الشيخ محيي الدين عبد الحميد، فقال: "الأصح جوازه في سعة الكلام"، واستدل بالقراءة السابقة(١).

ويرى ابن جني أن إسكان الياء في موضع النصب كثير جدًا(٢)، ويرى أبو حيان أنه كثير في الضرورة وقليل في سعة الكلام(٣).

أما العكس معاملة المنقوص في حالتي الرفع والجر معاملته إياه في حالة النصب، "فلا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين، ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر، فأعطينا الأقل –وهو النصب– حكم الأكثر، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام، أما هذا ففيه حمل حالتين –وهما حالة الرفع وحالة الجر– على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يُحْمَل على الأقل، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلًا في الشعر، ولا ينقاس عليها"(٤).

وبناء عليه قد جاءت أنواع المنقوص فى الشّعر معكوسة، فتأتي على الأصل مع الرّفع والجرّ، إجراء للياء مُجْرَى الحرف الصحيح، وتشبيهًا بالنّصب، وجاءت فى النّصب بالحذف، حملًا عليهما(٥)، **فالسبب في العكس الضرورة الشعرية.**

ومن أمثلة ذلك:

قالوا فى الرّفع:

تَراهُ وقَد فاتَ الرُّماةَ كأنَّهُ :. أَمامَ الكِلاب مُصْغِيُ الخَدِّ أَصلَمُ(٦)

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٨٢/١.

(٢) الخصائص ٣٤١/٢-٣٤٢.

(٣) التذييل ٢١٢/١.

(٤) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٨٣/١.

(٥) ينظر: البديع ٢٠/١، الممتع ص٣٥٣-٣٥٤.

(٦) البيت من الطويل، لأبي خراش الهذلي، في: ديوان الهذليين ١٤٦/٢، وبلا نسبة في: المنصف ٨١/٢، البديع٢١/١، الممتع ص٣٥٣، اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ص٧٧٨، توجيه اللمع ٨١/١.

فرفع الياء من (مصغي).

وقالوا في الجر:

لاَ بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي هَلْ :. يُصْبِحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ؟[1]

فجر الياء من (الغواني).

وفي النصب قرأ جعفر بن محمد في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ (من أوسط ما تطعمون أهاليْكم)[2].

وقال الشاعر:

ولو أن واشٍ باليَمامَة دارُه :. وداري بأعْلَى حَضْرَ مَوْتَ اهْتَدَى لِيَا[3]

فحذف الياء من (واشٍ).

تعقيب:

المنقوص قد يعامل في حالتي الرفع والجر معاملته في حالة النصب، فتظهر عليه الضمة والكسرة للضرورة؛ لأنه الأصل، والعكس يعامل في حالة النصب معاملته في حالتي الرفع والجر؛ حملًا عليهما، فتقدر عليه الفتحة، والأول ضرورة باتفاق النحاة؛ لأن فيه حمل الأكثر على الأقل، والثاني ضرورة عند بعض النحاة وجائز في سعة الكلام عند آخرين؛ لأن فيه حمل الأقل على الأكثر.

---

(١) البيت من المنسرح، لعبيد الله بن قيس الرقيات، في: ديوانه ص٣ برواية(فما يصبحن)، الكامل ص١٤٠٩، وبلا نسبة في: البديع١/٢١، اللمحة في شرح الملحة ص٧٧٩، توجيه اللمع ١/٨١.

(٢) سبق تخريجها.

(٣) البيت من الطويل، لمجنون ليلى، في: ديوانه ص١٢٣، وبلا نسبة في: البديع١/٢١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦١، التذييل ١/٢١٣، همع الهوامع١/١٨٢.

المسألة الثالثة: عمل عسى في الضمير المنصوب المتصل.

(عسى) محمولة في العمل على كان فترفع الاسم وتنصب الخبر، فإذا اتصل بها الضمير "فحقه أن يكون بصورة المرفوع، وهذا هو المشهور في كلام العرب والذي نزل به القرآن، ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقول: عساني وعساك وعساه"(١)، **وهذا يقضي بالعكس.**

وقد اختلف في موضع الضمير المنصوب المتصل بـ(عسى) على ثلاثة مذاهب:

أحدها مذهب سيبويه: أن عسى في ذلك محمولة على لعل في العمل، ولذلك عُكِس عملها، فنصبت الاسم ورفعت الخبر، وفي هذا يقول: "وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة:

يا أَبَتَا علَّكَ أو عَسَاكَا(٢)

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (ني)، قال عمران بن حطان:

ولِي نفسٌ أقولُ لها إذا ما :. تُنازعني لَعَلّى أو عَسانِى(٣).

فلو كانت الكاف مجرورة، لقال: عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع"(٤).

---

(١) التذييل ٣٥٨/٤.

(٢) جزء بيت من الرجز، لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨١، وتمامه:

"تقول بنتي قد أنى أناكا :. يا أبتا علك أو عساكا"

وهو في: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٥/٢، وبلا نسبة في: المقتضب ٧١/٣، التذييل ٣٥٩/٤، الجنى الداني ص٤٦٦.

(٣) البيت من الوافر، لعمران بن حطان، وهو في: ديوان الخوارج ص١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٤/٢، التذييل ٣٥٨/٤، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٧، الجنى الداني ص٤٦٦.

الشاهد فيه: جعل (عسى) كـ (لعل)، فنصب بها الاسم، فقال: (عساني) كما يقول: لعلني.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢-٣٧٥.

فالياء وأخواتها في موضع نصب اسمًا لها، والخبر محذوف مرفوع في التقدير، والذي يدل على أن الكاف في موضع نصب دخول نون الوقاية عليها، وأنها ليست من ضمائر الرفع(١)، واختاره ابن الشجري(٢).

وثانيها مذهب المبرد: أن عسى باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فجعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه(٣)؛ حيث قال: "فأما تقديره عندنا: أن المفعول مقدم، والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخير أو الشر، وكذلك: عسانى الحديث، ولكنه حذف؛ لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسمًا على قولهم: عسى الغوير أبؤسًا"(٤)، وهو ما أجازه الفارسي ولكن رجح عليه مذهب سيبويه(٥). فالياء في موضع نصب خبر لعسى تقدم، واسمها مضمر فيها مرفوع.

فعلى مذهب سيبويه انعكس عمل عسى فنصبت الاسم ورفعت الخبر حملًا لها على لعل، وعلى مذهب المبرد انعكس الإسناد وبقي عملها، فالمنصوب خبرها، واسمها مضمر فيها مرفوع.

ومذهب المبرد مردود من وجهين، أحدهما: أنه يؤدي إلى كون خبر عسى اسمًا مفردًا، وهو ضرورة أو شاذ، **الثاني:** أن بعض العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، ويلزم منه الاقتصار على فعل ومنصوبه دون مرفوعه، ولا نظير لذلك، ولا يرد هذا على مذهب سيبويه؛ لأنه يرى أن "عسى" المتصل بها ضمير النصب حرف(٦).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٤/٢، ٣٤٦.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٧٩/١.

(٣) ينظر: التذييل ٣٥٩/٤، الجنى الداني ص٤٦٧.

(٤) المقتضب ٧٢/٣، والمثل في: جمهرة الأمثال ٤٥/٢ رقم ١٣١٣. يُضْرب مثلا للرجل يخبر بِالشَّرِّ فيتهم به.

(٥) كتاب الشعر ص٤٩٧-٤٩٨.

(٦) ينظر: التصريح ١٩/٢.

ويرجح مذهب سيبويه على مذهب المبرد؛ "إذ في كليهما خروج عما استقر في (عسى)، لكن ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ، ففي مذهب سيبويه الخروج عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي، وفي مذهب أبي العباس الخروج عما استقر لها من جعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه، وهذه إحالة للمعنى، فكان مذهب سيبويه أرجح لذلك"(١).

وثالثها مذهب الأخفش(٢): "أن عسى باقية على رفعها الاسم، ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب الذي هو الياء وأخواتها وضع موضع المرفوع، فهو نائب عنه"(٣)، وهو ما صححه ابن مالك؛ حيث قال: "وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته عن عدم النظير؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود"(٤).

ويبطل مذهب الأخفش من وجهين؛ أحدهما: تصريحهم بالاسم في مثل هذا التركيب مرفوعًا، كقوله:

فَقُلْتُ عَسَاها نَارُ كَأسٍ وعلَّها :. تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَها فأَعُودُها(٥).

فلو كان ضمير النصب موضوعًا موضع ضمير الرفع، لقال: عساها نارَ كأس، ونصب(٦).

---

(١) التذييل ٣٦٣/٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٨-٢٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٦/٢، الجنى الداني ص٤٦٧.

(٣) الجنى الداني ص٤٦٧.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٧/١.

(٥) البيت من الطويل، لصخر بن العود الحضْرَميّ، في: التصريح ١٧/٢، وبلا نسبة في: التذييل ٣٦٢/٤، الجنى الداني ص٤٦٩، أوضح المسالك ٣٢٩/١.

الشاهد: مجيء عسى بمعنى لعل فانتصب الضمير اسمًا لها ورُفِع ما بعده خبرًا لها.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣٦٣/٤.

الثاني: "أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا"(١).

وعلى الراجح في موضع الضمير المنصوب يرجع السبب في انعكاس عمل عسى لأحد أمرين، الأول: أن لعسى مع المضمر حالًا تُخالف الظاهر، وغير مستنكَر أن يكون للحرف عملٌ في حالٍ لا يكون له في حالٍ أُخرى، ونظير ذلك لات فإنّها تعمل في الأحيان عمل ليس ومع غيرها لا يكون لها عمل، وكما أن لـ"لدن" مع "غدوة" حالًا ليست مع غيرها، ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرها، فلوجود النظير حصل الاستئناس(٢).

والثاني: أن (عسى) عُكِس عملها فنصبت اسمها ورفعت خبرها حملًا لها على (لعل)؛ لأنها "أشبهتها في المعنى والامتناع من التصرف"(٣)، كما حملت (لعلّ) على (عسى) في إدخال (أن) في خبرها كما في الحديث "وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ"(٤).

تعقيب:

أرى الراجح أن (عسى) المتصل بها ضمير النصب في الشواهد السابقة عُكِس عملها بالحمل لها على (لعل)؛ لأنها تشبهها في المعنى والامتناع من التصرف؛ ولأنها متصلة بالضمير، فيكون لها مع المضمر حال تخالف الظاهر، فالياء وأخواتها في موضع نصب اسمًا لها، والخبر محذوف مرفوع في التقدير، وإنما جاز حذفه؛ لأن الكلام في أصله مبتدأ وخبر، فحذف كما تحذف أخبار المبتدآت.

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٢٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٤٥.

(٣) كتاب الشعر ص٤٩٤.

(٤) التصريح٢/١٦. والحديث في مسند أحمد١٤/١٢٣، رقم ٨٣٩٤، صحيح البخاري ص١٧٢٥ كتاب الحيل رقم ٦٩٦٧.

المسألة الرابعة: مجيء اللازم بالهمزة والمتعدي من دونها.

"المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعدٍّ كان أفعل متعـديًا؛ لأن هذه الهمزة كثيرًا ما تجيء للتعدية، وذلك نحو: قام زيد وأقمت زيدًا، وقعـد بكـر وأقعدت بكرًا، فإن كان فعل متعديًا إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعديًا إلى اثنين، نحو: طعم زيد خبزًا وأطعمته خبزًا، وعطا بكر درهمًا وأعطيته درهمًا"(١).

وقد جاءت بعض الألفاظ معكوسة مخالفة، ففعل فيها متعـدٍّ، وأفعـل غيـر متعدٍّ، وقد عقد ابن جني لذلك بابًا في الخصائص وسمّاه (نقض العادة)، ومما جـاء مناقضًا للعادة من هذه الألفاظ: (أجفل الظليم وجفلته الريح، وأشنق البعير إذا رفـع رأسه وشنقته، وأنزف البئر إذا ذهب ماؤها ونزفتهـا، وأنسـل الـريش والـوبر ونسلتهما، وألوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها، وأكبّ الرجل وكببته، وأقشع(٢) السحابُ وقشعت الريحُ السحابَ)(٣).

وأكثر الصرفيين واللغويين(٤) على أن الهمزة في هذه الأفعـال للمطاوعـة، وأنها ألفاظ يسيرة نادرة لا يقاس عليها؛ لأنها ضد العربية، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾(٥)، ومنه قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ، إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟"(٦)، فقال يَكُبُّ، ولم يقل يُكِبُّ.

ولما رأى الكوفيون بعض الأفعال جاءت متعدية بإسقاط الهمزة، عدوا إسقاط الهمزة من الأشياء التي يُنْقَل بها الفعل فيصير متعدِّيًا(٧).

---

(١) الخصائص٢/٢١٤.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظـم٦/١٦٨ مـادة (ش ن ق). ٩/٦٠-٦١ مـادة(ن ز ف). ١٠/٤٥٤-٤٥٥ مادة (ل و ى). ١/١٤٥ مادة (ق ش ع).

(٣) ينظر: الخصائص٢/٢١٥، البديع ١م٢/٤٣٨، ارتشاف الضرب ص٢٠٩٥، المزهر ٢/٨٢.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ص٧٥، ليس في كلام العـرب ص١١٨-١١٩، الصـحاح ص٢٠٧، البديع ١م٢/٤٣٨.

(٥) النمل من آية(٩٠).

(٦) سنن الترمذي ٤/٣٦٣ باب ما جاء في حرمة الصـلاة رقـم(٢٦١٦)، المعجـم الكبيـر للطبراني ٢٠/ ٦٤ رقم(١١٦).

(٧) ينظر: تمهيد القواعد ص١٧٦٧.

وأنكر الزمخشري ما ذهب إليه اللغويون؛ حيث قال: "يجعل أكبّ مطاوع كبّه، يقال: كببته فأكبّ من الغرائب والشواذ، ونحوه: قشعت الريح السحاب فأقشع، وما هو كذلك ولا شيء من بناء أفعل مطاوعًا، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه، وإنما أكبّ من باب (انفض وألأم)، ومعناه: دخل في الكب وصار ذا كب، وكذلك أقشع السحاب: دخل في القشع، ومطاوع كبّ وقشع: انكبّ وانقشع"(١). فالهمزة عنده للصيرورة أو للدخول في الشيء وليست للمطاوعة، ووافقه الرضي، والبيضاوي، وأبو حيان، والسمين الحلبي(٢).

وأجاز ابن الأثير "أن تجعل الهمزة في مثل هذه الأفعال معدية، تقول: أقشع اللهُ الريحَ السّحابَ، أي: جعلها تقشعه"(٣).

كما أجاز صاحب القاموس أن تكون الهمزة للتعدية والمطاوعة، فأكبّ ونحوه عنده لازم ومتعدّ(٤).

وعلل ابن جني لمجيء فعل متعديًا وأفعل لازمًا بالعِوض؛ حيث قال: "علة ذلك –عندي– أنه جعل تعدي فعلت وجمود أفعلت كالعِوَض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدي، نحو: جلس وأجلسته، ونهض وأنهضته، كما جعل قلب الياء واوًا في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها"(٥).

تعقيب:

أرى الراجح في هذه الأفعال أن (فعل) متعدٍّ، و(أفعل) لازم، بدليل وروده في السماع من القرآن، والحديث، وكلام العرب، وأن المسموع من ذلك ألفاظ يسيرة تحفظ ولا يقاس عليها.

---

(١) الكشاف ص١١٢٧.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٨٨/١، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٣١/٥، البحر المحيط ٢٩٧/٨-٢٩٨، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ٣٦٣/٣.

(٣) البديع ١م٤٣٨/٢.

(٤) القاموس المحيط ص١٣٨٨ مادة (ك ب ب).

(٥) الخصائص٢١٥/٢.

المسألة الخامسة:

حكم الأعداد من الثلاثة إلى التسعة ومعها العشرة إذا كانت مفردة

الأصل أن يتبع المعدود العدد في التذكير والتأنيث، فيذكر المعدود مع العدد المذكر ويؤنث مع العدد المؤنث، ولكن جاءت الأعداد من الثلاثة إلى العشرة على عكس القياس، فنرى أن "الهاء تثبت في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة وتسقط من عدد المؤنث من الثلاث إلى العشر، تقول: عندي ثلاثةُ رجالٍ وأربعة غلمانٍ، وخمسةُ أقمصةٍ، وتقول في عدد المؤنث: عندي ثلاثُ نسوةٍ وأربع جوارٍ وخَمْس نِعَال"(١).

وإنما جاء عكس الأصل فثبتت في عدد المذكر وسقطت في عدد المؤنث؛ لأحد الأمور الآتية:

أحدها: ما ذهب إليه السجستاني من أن المؤنث أثقل من المذكر، وأكثر المؤنث فيه هاء التأنيث، فجعلوا جمع المؤنث بلا هاء؛ ليكون أخف له؛ لأن الهاء لزمت الواحدة وكرهوا أن تنتقل من الواحدة إلى الجماعة، وأما المذكر فخفيفٌ، فأدخلوا الهاء في جمعه، فقالوا: ثلاثةٌ؛ فيكون المذكر بالتاء، والمؤنث بغير تاء، فيعتدل(٢).

الثاني: ما نُسِب إلى الفراء من أن العدد مبني على الجمع، فلما كانوا يثبتون الهاء في جمع المذكر، فيقولون: صَبِي وصِبْيَةٌ، وغُلَام وغِلْمة، أثبتوها في عدده؛ لأن العدد مبني على الجمع، ولما كانوا لا يدخلون الهاء في جمع المؤنث، فيقولون: رُكْبَةٌ ورُكَبٌ، وقِرْدَة وقِرَد لم يدخلوها في عدده(٣).

الثالث: ما ذهب إليه المبرد من أن الهاء دخلت في الثلاثة إلى العشرة للمبالغة؛ لأن المذكر لما كان أفضل من المؤنث بُولِغ في لفظه بزيادة حرف، كما

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢١٧.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للسجستاني ص٥١.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢١٧-٢١٨.

قيل: رجل علامة ونسّابة، إذا أريد به المبالغة في العلم والنسب، وسقطت مع المعدود المؤنث؛ لأن هذه الأسماء مؤنثة بالبنية كتأنيث عقرب[1]، وفي هذا يقول: "فإذا أردت أن تجمع المذكر ألحقته اسمًا من العدة فيه علامة التأنيث، وذلك نحو: ثلاثة أثواب وأربعة رجال، فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة ولكن كدخولها في علامة ونسّابة، فإذا أوقعت العدة على مؤنث أوقعته بغير هاء، فقلت: ثلاث نسوة، وأربع جوار، وخمس بَغَلات، وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبنية، كتأنيث عقرب"[2].

تعقيب:

الأعداد من الثلاثة إلى التسعة ومعها العشرة إذا كانت مفردة جاءت على عكس ما تقتضيه قاعدة التذكير والتأنيث –وإن كان هو المستعمل–، وذلك لعدة أسباب أهمها –من وجهة نظري– طلب الاعتدال؛ لأن المذكر خفيف والمؤنث ثقيل، فأدخلوا الهاء في جمع المذكر وحذفوها من جمع المؤنث؛ طلبًا للاعتدال، فيكون الخفيف بالتاء والثقيل من غير تاء.

(١) ينظر: علل النحو ص٤٩٢.

(٢) المقتضب ١٥٧/٢.

المطلب الثاني: عكس الاستعمال

المسألة الأولى: التعبير عن المضارع بلفظ الماضي والعكس.

الأصل أن يعبر بالماضي عما حصل وانتهى، وأن يعبر بالمضارع عما يحدث أو سيحدث، وقد يعبرون عن الماضي بلفظ المضارع والعكس؛ لأمور بلاغية، وأكثر وقوعه في القرآن، وقد يقع في الشعر وكلام العرب.

أولًا: التعبير عن الماضي بلفظ المضارع

مما ورد عن العرب "أنهم يعبرون عن الماضي كما يعبرون عن الشيء الحاضر؛ قصدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار"(١)، وهو ما يعرف بحكاية الحال الماضية(٢)، وهو نوع من الالتفات(٣). ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا﴾(٤) "قصد بقوله -سبحانه وتعالى- "فتثير" إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو أولًا قطعًا ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركامًا"(٥)، "وجوز أن يكون الإتيان بما يدل على الماضي ثم بما يدل على المستقبل إشارة إلى استمرار الأمر وأنه لا يختص بزمان دون زمان؛ إذ لا يصح المضي والاستقبال في شيء واحد إلا إذا قصد ذلك"(٦).

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ﴾(٧)، أي: ما تلت(٨).

---

(١) المغني٦/٦٩١.

(٢) ينظر: معاني النحو ٣/٣٢٨.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣/٣٣٦.

(٤) سورة فاطر من آية (٩).

(٥) المغني ٦/٦٩١-٦٩٢.

(٦) تفسير الألوسي ١١/٣٤٤.

(٧) سورة البقرة من آية (١٠٢).

(٨) ينظر: معاني النحو ٤/٥٥.

فالسبب في التعبير عن الماضي بلفظ المضارع في الآية الأولى إحضار الصورة في الذهن، وفي الثانية "إفادة الدوام والاستمرار فكأنه وقع واستمر"[١].

ومنه قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن :. عارًا عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ[٢]

فقوله (إن يقتلوك) يفيد المضي، وذلك أن هذا الشعر قيل في رثاء يزيد بن المهلب[٣]، وقد استدل به السيرافي على أن (إن) لا توجب استقبال ما بعدها، و"العرب قد تُعادل وتُفاضل بين الفعلين الماضيين في الموافقة، فتستقبل الكلام بهما"[٤].

ثانيًا: التعبير عن المضارع بلفظ الماضي، وهو أيضًا من الالتفات[٥]، ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ﴾[٦].

ومنه قولهم في الشرط: إن قُمْتَ قُمْتُ، فجاء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع؛ لأنه "أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه حتى كأن هذا قد وقع واستقر لا أنه متوقع مترقب"[٧].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ص١٥٢١.

(٢) البيت من الكامل، لثابت بن قطنة، في: ديوانه ص٤٩، معاني النحو ٦٨/٤، وبلا نسبة في: شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٧/٣، تمهيد القواعد ص٤٤٢٠.

(٣) ينظر: معاني النحو ٣٣٠/٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٧/٣.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣٣٧/٣.

(٦) سورة الزمر من آية (٦٨). البرهان في علوم القرآن ٣٧٢/٣، معاني النحو ٥٥/٤.

(٧) الخصائص ١٠٥/٣.

والتعبير عن المضارع بلفظ الماضي يكون لأحد أمرين:

أحدهما: "إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهددة المتوعد بها فيعدل فيه إلى لفظ الماضي؛ تقريرًا وتحقيقًا لوقوعه، كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾"(١).

الثاني: "أن يجعل المتوقع فيه كالواقع، فيؤتى بصيغة الماضي مرادًا به المستقبل؛ تنزيلًا للمتوقع منزلة ما وقع، فلا يكون تعبيرًا عن المستقبل بلفظ الماضي بل جعل المستقبل ماضيًا مبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾"(٢).

والفرق بينهما أن الثاني مجاز والأول لا مجاز فيه إلا من جهة اللفظ فقط(٣).

تعقيب:

الأصل أن يعبر عما حدث بالماضي وما يحدث أو سيحدث بالمضارع، ولكن قد يعدلون عن لفظ المضارع إلى لفظ الماضي إذا كان مدلول الفعل من الأمور المهددة المتوعد بها، فيعدل فيه إلى لفظ الماضي؛ تقريرًا وتحقيقًا لوقوعه، وقد يعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع؛ قصدًا لإحضار الصورة في الذهن حتى كأنها مشاهدة حالة الإخبار، "وكثيرًا ما يفعلون ذلك بفعل فيه نوع تميز وخصوصية بحال تستغرب أو تهم المخاطب أو غير ذلك"(٤). فالتعبير بالعكس هنا هو الأفصح في الاستعمال.

---

(١) سورة النمل من آية (٨٧). البرهان في علوم القرآن ٣٧٢/٣.

(٢) سورة النحل من آية (١). البرهان في علوم القرآن ٣٧٢/٣.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣٧٢/٣-٣٧٣.

(٤) تفسير الألوسي ٣٤٤/١١.

المسألة الثانية: تذكير المؤنث وتأنيث المذكر

من المعروف أن المؤنث يؤنث بإحدى علامات التأنيث وترك العلامة علامة على التذكير، ويستعمل كل منهما في موضعه الذي يقتضيه السياق، ولكن قد يقع كل منهما موقع الآخر، فيذكر المؤنث ويؤنث المذكر.

أما تذكير المؤنث فواسع جدًّا؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل، وأما تأنيث المذكر فأذهب في التناكر والإغراب[١]، فمتى أشكلت لفظة مذكرة هي أم مؤنثة، ذُكِّرَت؛ لأن تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر؛ لأن التذكير هو الأصل والتأنيث هو الفرع[٢].

ولوقوع كل من المذكر والمؤنث موقع الآخر رأى الدكتور إبراهيم أنيس أن فكرة التأنيث والتذكير قد اختلطت بعناصر لا تمت للمنطق العقلي بسبب[٣].

ولذا أرجع تأنيث المذكر وتذكير المؤنث إلى التطور، فإذا وُجِد في اللغة كلمة مذكرة شابهت في صيغتها أو معناها كلمات مؤنثة، مالت تلك الكلمة إلى التأنيث، وعوملت في اللغة مع مرور الأيام معاملة المؤنث، ويرى أن التطور في ظاهرة التذكير والتأنيث يتجه في معظم اللغات نحو الصلة العقلية المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها، وأن الكلمات التي تستعمل للمذكر والمؤنث في آن واحد تميل في تطورها إلى المذكر عادة، فمن ذلك جمع الجنس، نحو: نخل وسحاب، استعملت في القرآن الكريم مذكرة ومؤنثة، ثم استقر الأمر في اللهجات الحديثة على التذكير فقط[٤].

---

(١) ينظر: الخصائص ٢/٤١٥.

(٢) ينظر: الألفاظ المهموزة ص٥٠.

(٣) من أسرار اللغة ص ١٦٤.

(٤) من أسرار اللغة ص١٦٠-١٦٢.

ولكن يرى النحاة أن السبب في العكس هنا قد يكون لضرب من التأويل، والحمل على المعنى، فينزل المذكر منزلة المؤنث والعكس[١]، فمن سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه، وهذا النوع "غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا"[٢].

ومن أمثلة تذكير المؤنث:

قول الله -عز وجل-: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾[٣]، أي: هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وقوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[٤]؛ لأن الموعظة والوعظ واحد[٥].

ومنه قول الشاعر:

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها :. ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها[٦]

"أراد: ولا أرض أبقلت إبقالها، وقد كان يمكنه أن يقول: ولا أرض أبقلت إبقالها، فيخفف الهمزة غير أنه آثر تحقيقها، فاضطره تحقيقها إلى تذكير ما يجب تأنيثه، وتأوّل في الأرض المكان؛ لأن الأرض مكان، فذكّر لذلك"[٧].

ومن أمثلة تأنيث المذكر:

قولهم: ما جاءت حاجتك، أنَّث ذلك؛ لما كانت "ما" هي الحاجة في المعنى[٨].

---

(١) ينظر: معاني النحو ٦٣/٢.

(٢) الخصائص ٤١١/٢.

(٣) سورة الأنعام من آية(٧٨).

(٤) سورة البقرة من آية (٢٧٥).

(٥) ينظر: الخصائص ٤١٢/٢.

(٦) البيت من المتقارب، لعامر بن جوين الطائي في: الكامل ص٨٤١، ٩٩٣-٩٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦١/٣، وبلا نسبة في: الخصائص٤١١/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٢٥٢/١، اللمحة في شرح الملحة ص٧٧٥.

(٧) شرح الكتاب ٢٥٢/١.

(٨) ينظر: الخصائص ٤١٥/٢.

ومنه قول الشاعر:

وكان مِجَنِّي دون من كنت أتقي :. ثلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ[1]

"فحذف الهاء من ثلاثة، وكان ينبغي أن يقول: ثلاثة شخوص، من قبل أنّ الشخص مذكّر، ولكنه ذهب به مذهب النسوة؛ لأنهن كن ثلاث نسوة"[2].

"وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلًا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! فقال: نعم، أليس بصحيفة!"[3].

ويرى ابن سيده أن تأنيث المذكر من أقبح الضرورات؛ "لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن الشيء مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث؛ فعلم بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذي لا ينكر"[4]، ووافقه ابن يعيش[5].

وقد يكون تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث صالح للاستغناء به، وكذلك تذكير المؤنث لإضافته إلى مذكر صالح للاستغناء به[6]، وتأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث مما يجري مجرى الضرورة عند كثير من النحويين[7]، وذهب المبرد إلى تجويزه في غير الشعر[8].

---

(١) البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، المجن: الترس. المحكم والمحيط الأعظم ٢١٣/٧ مادة(ج ن ن). وكعبت الجارية: نهد ثديها. المحكم ٢٨٦/١ مادة(ك ع ب).

ـ والبيت في: ديوانه ص٦٦، الكتاب ٥٦٦/٣، شرح الكتاب١/ ٢٥١، الخصائص ٤١٧/٢، وبلا نسبة في: الأصول ٤٧٦/٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢٥١/١.

(٣) الخصائص ٤١٦/٢.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٣٦٩/٨.

(٥) شرح المفصل ٣٦٣/٣.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١٠١/٣-١٠٢، شرح الكافية الشافية ص٩١٩-٩٢١، التصريح ١٢٦/٣.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٥١/١.

(٨) الكامل ص٦٦٨-٦٦٩، المقتضب٤/ ١٩٨-٢٠٠.

فمن تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث صالح للاستغناء به:

قول العرب: اجتمعت أهل اليمامة، فأنث الفعل والفاعل مذكر؛ لأنه مضاف واكتسب التأنيث من المضاف إليه، قال سيبويه: " وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ؛ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"(١).

وقيل: "أصله: "اجتمع أهل اليمامة" ثم حذف المضاف فأنث الفعل، فصار: "اجتمعت اليمامة"، ثم أعيد المحذوف، فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله، فقيل: اجتمعت أهل اليمامة"(٢).

ومنه قول الشاعر:

طُولُ الليالِي أسْرَعَتْ في نقْضِي :. نَقَضْنَ كُلِّي ونَقَضْنَ بَعْضِي(٣).

فـ"أسرعت" خبر عن المذكر، وهو قوله: "طول"، والقياس: أسرع، ولكن المبتدأ المضاف، وهو (طول) اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهو(الليالي)؛ فلذلك أُنِّث الخبر (أسرعت).

ومن تذكير المؤنث لإضافته إلى مذكر صالح للاستغناء به:

إِنَارةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى :. وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْويرَا(٤).

والاستشهاد هنا عكس الاستشهاد في البيت السابق؛ لأن هذا تذكير للمؤنث، وهو قوله: "مكسوف"، وكان القياس: "مكسوفة"، وهناك تأنيث للمذكر وهو قوله:

---

(١) الكتاب ٥٣/١.

(٢) الخصائص ٣٠٨/١.

(٣) البيت من الرجز، للعجاج في: الكتاب ٥٣/١، شرح الكتاب ٣١٥/١، وللأغلب العجلي في: التصريح ١٢٧/٣، وبلا نسبة في: الخصائص٤١٨/٢، أوضح المسالك ١٠٣/٣.

(٤) البيت من البسيط، لم ينسب إلى قائل معين، وهو في: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٨، أوضح المسالك ١٠٥/٣، التصريح ١٢٩/٣.

"أسرعت"، وإنما ذكر المؤنث هاهنا مع أنَّه خبر عن المؤنث، وهو قوله: "إنارة العقل"؛ لأن المضاف اكتسب التذكير من المضاف إليه.

تعقيب:

من المعلوم أن كل لفظ مذكر لا يكاد يعدم ضدًا له مؤنثًا، ويستعمل كل منهما في موضعه الذي يقتضيه السياق، ولكن قد يؤنث المذكر ويذكر المؤنث بالتأويل والحمل على المعنى، "والعرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"(١)، وقد يؤنث المذكر ويذكر المؤنث؛ لاكتساب المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث والعكس.

ولا يستعمل المؤنث التأويلي أو المذكر التأويلي إلا إذا اشتهر اللفظ المذكر أو المؤنث في عصره وشاع المراد منه شيوعًا لا خفاء فيه، ولا لبس معه؛ لأننا لو استبحنا استعماله استباحة عامة لكان من ورائها فساد لغوي كبير؛ لأن اللغة تصير فوضى، مضطربة الدلالات، غامضة المعاني والمرامي(٢)، فالمعنى هو الحاكم في ذلك، والمعنى –لا شكَّ– مرتبط بالسياق؛ ولذا أرجع الدكتور فاضل السامرائي فكرة التذكير والتأنيث إلى القصد والسياق، "فقد تقصد باللفظ المؤنث معنى مذكرًا، فتذكر الفعل له، وقد تقصد باللفظ المذكر معنى مؤنثًا، فتستعمله استعمال المؤنث، حملًا على المعنى"(٣).

---

(١) الخصائص ٢/٤٢٠.

(٢) ينظر: هامش النحو الوافي ٤/٥٨٩.

(٣) معاني النحو ٢/٦١-٦٢.

المسألة الثالثة: استعمال أبنية الكثرة مع العدد القليل والعكس

العدد القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة موضوع له أربعة أبنية، وهي: "أَفْعُل"، كـ "أَكْلُب" جمع: كلب، و"أَفْعَال"، كـ"أَجْمَال" جمع: جَمَل، و"أَفْعِلَة"، كـ"أحمرة" جمع: حمار، و"فِعْلَة"، كـ"صِبْيَة" جمع: صبي، والعدد الكثير وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية موضوع له أبنية غير الأربعة المذكورة(١).

وإنما خُصَّت هذه الأوزان الأربعة بالقلة؛ "لأنها تصغر على لفظها، نحو: أُكَيْلِب وأُجَيْمَال وأُحَيْمِرة وصُبَيِّة، بخلاف غيرها من الجموع فإنها ترد إلى واحدها في التصغير، وتصغير الجمع يدل على التقليل"(٢).

وقد تستعمل أبنية القلة مع العدد الكثير وقد تستعمل أبنية الكثرة مع العدد القليل(٣)، وفي هذا يقول سيبويه: "واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصَّة به، وهي له في الأصل، وربَّما شَرِكَه فيه الأكثر، كما أنَّ الأدنى ربَّما شَرِكَ الأكثر"(٤).

ويرى سيبويه والمبرد أنه إذا استعمل العدد من الثلاثة إلى العشرة مع جمع الكثرة فإنه يكون على تقدير (من)؛ فقال سيبويه: "وسألت الخليل عن ثلاثة كلابٍ، فقال: يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قرودٍ ونحوها، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلبٍ، ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب"(٥).

وقال المبرد: "فإن قلت ثلاثة حمير وخمسة كلاب جاز ذلك على أنك أردت ثلاثة من الكلاب، وخمسة من الحمير"(٦)، ووافقهما السيرافي، والهروي، وابن

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص٥٤٧، توضيح المقاصد ص١٣٧٨، التصريح٥/٦٩.

(٢) التصريح٥/٧٠.

(٣) ينظر: البديع ٢/١٠٨، ٢٨٦، تمهيد القواعد ص١٢٩١.

(٤) الكتاب ٣/٤٩٠.

(٥) الكتاب ٣/٦٢٤.

(٦) المقتضب ٢/١٥٦-١٥٧.

يعيش[١]، ومنع ابن مالك تقديره بمن؛ لأنه لو جاز هذا لم يكن معنى في الحَجْرِ بجمع القلة؛ لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا[٢].

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن فكرة اختصاص القِلَّة بصيغ، والكثرة بصيغ لم تكن من الظواهر الملتزمة في اللغة العربيَّة، والقرآن الكريم مليء بالآيات التي تبرهن على ذلك، ويرى أنَّ قول النُّحَاة: إنَّ العرب كثيرًا ما تستعمل جمع القِلَّة مكان جمع الكثرة أو العكس يحمل في ثناياه دليل ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه، وإن صح كلام النحاة عن القلة والكثرة، كان مثل هذا من الدلائل على بعد الظواهر اللغوية عن المنطق[٣].

فهو يميل إلى ألا يكون هناك صيغ تخص القلة وصيغ تخص الكثرة بل الجميع يندرج تحت كونه جمعًا ويستعمل مع القليل والكثير، وما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس أقرب للواقع، فعلى الأقل يكون استعمال هذه الصيغ كل فيما له غالبًا وليس دائمًا.

والسبب في استعمال أبنية القلة في الكثرة والعكس: أن العرب قد تستغني ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة وضعًا أو استعمالًا اتكالًا على القرينة، وقد تعكس فتستغني ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعًا أو استعمالًا اتكالًا على القرينة[٤]، وهو أولى؛ لأنه إذا جاز أن يُسْتَغْنَى بلفظ الجمع القليل عن الكثير، فأحرى وأولى أن يُسْتَغْنَى بجمع الكثير عن القليل؛ لأنه داخل في معناه[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب ٨٤/٢، إسفار الفصيح ٩٠٩/٢-٩١٠، شرح المفصل ١٥/٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/٢.

(٣) من أسرار اللغة ص١٥٣-١٥٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ص١٣٧٩، التصريح ٧٠/٥-٧١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٤.

"وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء بالآخر، والاستعمال أن تكون وضعتهما معًا لكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر"(١).

ومن أمثلة استعمال أبنية القلة في الكثرة؛ لأنه لم يستعمل لها بناء كثرة: "أَرْجُل" جمع: رِجْل، و"أَعْنَاق" جمع: عُنُق، و"أفئدة" جمع: فؤاد، قال الله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾(٢)، وقال تعالى:﴿ فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾(٤)، فاستغنى فيهم ببناء القلة عن بناء الكثرة؛ لأنها لم يُسْتَعْمل لها بناء كثرة(٥).

ومن أمثلة استعمال أبنية القلة في الكثرة؛ لقلة استعمال بناء الكثرة: أقلام، جمع (قلم) في قوله تعالى: ﴿ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾(٦)، والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعًا، وقد استعمل فيه وزن القلة؛ لقلة استعمال وزن الكثرة، وهو: قلام(٧).

ومن أمثلة استعمال أبنية الكثرة في القلة؛ لأنه لم يستعمل لها بناء قلة: "رِجَال" جمع: رَجُل، و"قلوب" جمع: قَلْب، و"صِردان"، جمع: صُرد(٨)، تقول: خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان، فاستغني بجمع الكثرة عن جمع القلة؛ لعدم وضعه(٩).

---

(١) المقاصد الشافية ١٨/٧.

(٢) سورة المائدة من آية (٦).

(٣) سورة الأنفال من آية (١٢).

(٤) سورة إبراهيم من آية (٤٣).

(٥) ينظر: التصريح ٧١/٥.

(٦) سورة لقمان من آية (٢٧).

(٧) ينظر: التصريح ٧١/٥.

(٨) الصرد: طائر، وجمعه صردان. الصحاح ص٤٩٧ مادة (ص ر د).

(٩) ينظر: التصريح ٧١/٥.

ومن أمثلة استعمال أبنية الكثرة في القلة؛ لقلة استعمال بناء القلة، أو شذوذه، قولهم: ثلاثة شسوع، فأوثر "(شسوع) على (أشساع)؛ لقلّة استعماله وإن لم يكن شاذًّا؛ لأنّ واحده (شِسْع) وجمع مثله على (أَفْعال) مطرد، لكنّ أكثر العرب يستغنون في جمع (شِسْع) بـ (فُعُول) عن غيره"(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾(٢) وجمع قَرء ـ بالفتح ـ على أقراء شاذ، ولو جعل قُروء جمعًا لـ: قُرء ـ بالضم ـ كان قياسًا(٣)، ففسر ثلاثة بجمع الكثرة، وهو (قروء) مع وجود جمع القلة(٤)، وهو أقراء؛ لأن "القروء" كانت أكثر استعمالًا في جمع "القُرء" من "الأقراء"، فأوثر عليه، كأنهم نزلوا ما قلّ استعماله منزلة المهمل"(٥)، "وقيل: إن المسوغ لوقوع قروء موقع أقراء اختلاف عوائد النساء، وباعتبار النساء وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة"(٦).

تعقيب:

العدد القليل يكون من الثلاثة إلى العشرة، وما زاد على العشرة فهو كثير، وجمع القلة له أربعة أبنية، وهي: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة، ولا يستعمل جمع الكثرة مع العدد القليل إلا عند إهمال بناء القلة أو شذوذه قياسًا أو سماعًا، فينزل لذلك منزلة المعدوم، وكذلك لا يستعمل جمع القلة مع العدد الكثير إلا عند التعذر بأن لم يكن له جمع أو له ولكن شاذ قياسًا أو استعمالًا.

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٩٦.
(٢) سورة البقرة من آية (٢٢٨).
(٣) ينظر: التصريح ٤/٤٧٣.
(٤) ينظر: التصريح ٥/٧٢.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥-٦.

المطلب الثالث: عكس التقدير

وهو باب من أبواب ابن جني في الخصائص، وعرّفه بقوله: "أن تعتقد في أمر من الأمور حكمًا ما وقتًا ما ثم تحور في ذلك الشيء عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكمًا آخر"(١)، ومن أمثلته:

الاعتداد باللام وترك الاعتداد بها في (لا أبا لك).

"اللام إذا دخلت بين المضاف والمضاف إليه فصلته منه لفظًا وصاحبت التنوين وزالت الإضافة ولم يتعرف المضاف بالمضاف إليه ولم يتنكر به؛ لأن اللام قد حجزت بينهما، وذلك قولك: هذا غلامٌ لزيد، وهذا قياس مطرد فيها، إلا أنه قد تدخل هذه اللام في النفي بين المضاف والمضاف إليه غير مغيرة حكم الإضافة ولا مزيلة معناها ولا مصاحبة للتنوين، وذلك قول العرب: لا أبا لك"(٢)، وإذا لم تزل حكم الإضافة كان اسم (لا) معرفة، ومعلوم أن (لا) لا تعمل في المعارف، فقول العرب هنا مخالف للقياس؛ لأن القياس أن يقال: "لا أبَ لك"، وأما "لا أبا لك"، فظاهره التناقض.

فالظاهر في قولهم: "لا أبا لك" الجمع بين التعريف والتنكير والإضافة والفصل؛ لأن وجود اللام دليل الفصل والتنكير، ووجود الألف دليل الإضافة والتعريف، فهذا عكس للتقدير، "ولم يرد هذا الاستعمال في غير ضرورة إلا مع اللام"(٣).

---

(١) الخصائص ٢٧٢/١.

(٢) اللامات للزجاجي ص١٠٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢.

وقد اختلف النحاة في هذا القول على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب هشام الكوفي، وابن كيسان إلى أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، والخبر محذوف، وشُبِّه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين منه[١]، وهو ما اختاره ابن مالك[٢].

الثاني: ذهب الفارسي -فيما نُسِب إليه-، وأبو الحجاج بن يسعون وابن الطراوة إلى أن قول العرب: لا أبا لك، ولا أخا لك، وشبههما أسماء مفردة، جاءت على لغة من قصر الأب، والأخ في الأحوال كلها، والمجرور باللام في موضع الخبر[٣]، وهو ما اختاره السيوطي؛ لسلامته من التأويل والزيادة والحذف[٤].

الثالث: ذهب الخليل، وسيبويه[٥]، وجمهور النحويين إلى أن قول العرب: "لا أبا لك" مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها[٦]، ودخلت لتأكيد الإضافة كدخولها في: "يا بؤس للحرب"[٧]، والخبر محذوف.

قال سيبويه: "اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: "لا غلام لك"، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد، والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك، ولا غلامي لك، ولا مسلمي لك، وزعم الخليل -رحمه

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ص١٣٠٢، همع الهوامع١٩٧/٢.

(٢) شرح التسهيل ٦١/٢-٦٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ص١٣٠٢، همع الهوامع١٩٧/٢.

(٤) همع الهوامع ١٩٧/٢.

(٥) الكتاب ٢٧٦/٢-٢٧٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢، ارتشاف الضرب ص١٣٠٢، همع الهوامع ١٩٦/٢.

(٧) البيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك، وتمامه: "يا بُؤْس للحرب التي :. وَضَعَتْ أراهِط فاستراحوا".

ـ وهو بلا نسبة في: اللامات ص١٠٨، الخصائص ١٠٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٧/١، شرح التسهيل ٦٠/٢.

الله- أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك، في معنى: لا أبا لك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطًا كسقوطه في: لا مثل زيد، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحدًا، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثني به في النداء، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به"(١).

ورده ابن مالك بقولهم: لا أبا لي، ولا أخا لي، "فلو كانوا قاصدين الإضافة، لقالوا: لا أبِ لي، ولا أخِ لي، فيكسرون الباء والخاء إشعارًا بأنها متصلة بالياء تقديرًا، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير، وإذ لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها، ولم يفصل بينهما"(٢)، "ووجه شبهه بالمضاف أن اللام وما جر بها صفة، والصفة مكملة للموصوف كتكميل المضاف إليه للمضاف"(٣).

والعكس هنا في مذهب سيبويه؛ لأنه اعتد باللام من وجه وترك الاعتداد بها من وجه، "فأمّا وجه الاعتداد باللّام، فإنّ الأب لو كان مضافًا على الحقيقة، لكان معرفة، و"لا" لا تنصب المعارف، فلولا أنّ اللّام معتدّ بها قاطعة للإضافة لما جاز أن ينصب الأب، وأمّا وجه ترك الاعتداد، فثبات الألف فى قولك: "أبا"؛ لأنّ هذه الألف لا تعود إلى الأب إلّا عند الإضافة؛ فلا تقول: رأيت الأبا، وتقول: رأيت أبا زيد، فلولا أنّ اللّام غير معتدّ بها لما عادت الألف"(٤).

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٦-٢٧٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/٦١-٦٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ص٥٢٨.

(٤) البديع ج١م٢/٥٧٤.

وهذا لغز من الألغاز النحوية؛ فاللام حرف زائد يمنع الإضافة ويؤكدها، ويفك تركيبها ويؤيدها، وتوضيح ذلك أنها مانعة للإضافة فاكة لتركيبها بفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف إليه، وهي مع ذلك مؤكدة لمعناها مؤيدة لفائدتها من حيث إنها موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص(١).

أما سبب عدم الاعتداد بها وعدم فصلها بين المضاف والمضاف إليه؛ فلأن ذلك وقع في المنفي، و"إنما جاز ذلك في النفي؛ لكثرته في الكلام وهم مما يغيرون الشيء عن حال نظائره إذا كثر في الكلام، وكذلك تزاد هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في النداء؛ لكثرته في الكلام"، وزيادة هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في النفي والنداء بمنزلة تكرير الاسم وتقدير إضافة الأول إلى ما بعد المكرر(٢).

وأما سبب الاعتداد بها؛ فلتحسين اللفظ؛ "لئلا تدخل (لا) على ما ظاهره التعريف"(٣).

وعلل ابن جني نقلًا عن الفارسي للعكس ولاختلاف التقدير هنا بأن قولهم: "لا أبا لك" كلام جرى مجرى المثل، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه وإنما تخرجه مخرج الدعاء، أي: أنت عندي ممن يستحق أن يُدْعى عليه بفقد أبيه، ومعلوم أن ما يُجْرَى مُجْرَى المثل يلزم صورة واحدة، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم: "لا أبا لك" إنما فيه تعادي ظاهره واجتماع صورتي الفصل والوصل والتعريف والتنكير لفظًا لا معنى، ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب، فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة وإن كان في اللفظ خبرًا، ولو كان دعاء مصرحًا وأمرًا معنيًّا لما

---

(١) ينظر: الطراز في الألغاز ص١٨.

(٢) ينظر: اللامات ص١٠١.

(٣) همع الهوامع٢/١٩٦.

جاز أن يقال لمن لا أب له؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة[١].

تعقيب:

أرى الراجح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين من أن (أبا) في قول العرب: "لا أبا لك" مضاف إلى الكاف، فاللام غير معتد بها من هذه الجهة، ومعتد بها من جهة أن (لا) لا تعمل في المعارف، وإنما جاز اختلاف التقديرين؛ لأن هذه صناعة لفظية يسوغ فيها تنقل الحال وتغيرها، فالإضافة في اللفظ فقط دون المعنى؛ بدليل أنه لم يقصد أبًّا معينًا، وإنما فعل هذا في المنفي؛ لأنه موضع تخفيف.

(١) الخصائص ١/٣٤٣-٣٤٤.

المطلب الربع: عكس اللغة

شين عشرة في حالة التركيب والتأنيث في لغة الحجازيين والتميميين.

العشْرَة إن "كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع الْمُؤَنَّث وتؤنث مع المذكر وإن كانت مركبة جرت على الْقيَاس فذكرت مع المذكر وأنثت مع المؤنث"(١)، فلها في التركيب عكس ما لها قبله.

و"المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضمومًا أو مكسورًا، نحو: الرسُل والطنب، والكبِد والفخِذ، ونحو: ظرف وعلم وقدم، وأما بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ونحوه، فيقولون: رُسْل وكتْب، وكبْد وفخْذ، وقد ظرف، وقد علم، لكن القبيلتين جميعًا فارقتا في هذا الموضع من العدد ومعتاد لغتهما، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها، وتركت مألوف اللغة السائر عنها، فقال أهل الحجاز: (عشْرة) بالإسكان، والتميميون عشِرة بالكسر"(٢).

فشين عشرة المركبة في التأنيث ساكنة عند الحجازيين ومكسورة عند التميميين(٣)، وفي هذا يقول سيبويه: "وإن جاوز المؤنَّث العشر فزاد واحدًا، قلت: إحدى عَشِرة بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نَيِقة، وبلغة أهل الحجاز: إحدى عَشْرة، كأنما قلت: إحدى تَمْرة"(٤).

ويقول السيرافي: " وفي عشرة لغتان: فأما أهل الحجاز فيقولون: إحدى عشْر بتسكين الشين، وأما بنو تميم فيقولون: " إحدى عشِر " بكسرها، وهذا عكس ما يعرف من اللغتين؛ لأن الغالب على بني تميم تسكين العين من فَعَل وفَعَلة، وعلى أهل الحجاز كسرها"(٥).

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٦١.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن ق٣ج٣/٢٢٩.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ص٤٨٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٠١.

(٤) الكتاب ٣/٥٥٧.

(٥) شرح الكتاب ١/١٠٨.

وسبب مخالفة أهل الحجاز وبني تميم للغتهم أن ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات، ونقضت في كثير منها العادات، فمن ذلك قولهم في الواحد: واحد، وأحد، فلما صاروا إلى العدد قالوا: إحدى عشرة، فبنوه علي (فِعْلي)، ومنه قولهم: عَشْر وعَشَرة، فلما صاغوا منه اسمًا للعدد بمنزلة (ثلاثون)، قالوا: عِشْرون، فكسروا أوله، ومنه قولهم: ثلاثون، وأربعون إلى التسعين، فجمعوا فيه بين لفظين ضدين، أحدهما: يختص بالتذكير، وهو الواو والنون أو الياء والنون، والآخر مختص بالتأنيث، وهو ثلاث وأربع في صدر (ثلاثون وأربعون)، ولما جمعوا في هذه الأعداد- من عشرين إلي تسعين- بين لفظتي التذكير والتأنيث صلحت لهما جميعًا، فقيل: ثلاثون رجلًا، وثلاثون امرأة، وكذلك إلي التسعين[١]. وغير ذلك من التخليطات في باب العدد، فمخالفة أهل الحجاز وبني تميم للغتهم أمر مألوف في باب العدد.

تعقيب:

باب العدد قد كثر فيه نقض العادة، ومن صور نقض العادة فيه أن العدد عشرة اجتمع فيه عكسان، أحدهما: في حالة الإفراد جاء عكس قاعدة التذكير والتأنيث؛ لأن القياس أن يذكر المعدود مع العدد المذكر ويؤنث المعدود مع العدد المؤنث.

الثاني: في حالة التركيب والتأنيث عكس كل من التميميين والحجازيين لغتهم، فسكن الحجازيون وكسر التميميون، وهذا عكس ما عليه لغتهم؛ لأن أهل الحجاز في غير هذا يشبعون عامة الكلام، وبنو تميم يخففون، والثاني جاء اتباعًا للأول؛ لأنه لما نُقِضَت قاعدة التذكير والتأنيث جرأهم هذا على مخالفة لغتهم؛ لأن التغيير يؤنس بالتغيير.

---

(١) ينظر: المحتسب ١/٨٥.

المبحث الثاني: العكس دراسة صرفية، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: عكس القاعدة، ويشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى: قلب الياء واوًا عند اجتماعهما في كلمة.

الثانية: اعتلال العين وتصحيح اللام فيما جاءت فيه العين واللام حرفي علة.

الثالثة: عكس قاعدة الإدغام في: (اصّلَح ــ اظّلم ــ اضّلع ــ اذّكر ــ ازّجر)، وغيرها.

المطلب الثاني: عكس الاستعمال، ويشتمل على مسألة:

كسر نون (من) مع (أل)، وفتحها مع غيرها في نحو: (ابنك)؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

المطلب الثالث: عكس التقدير، ويشتمل على مسألتين:

الأولى: الألف في علقى وعلقاة، ونحوها.

الثانية: الاعتداد بالواو المنقلبة من الهمزة وترك الاعتداد بها في تخفيف (وُؤْي) فُعْل من (وَأَيت).

المطلب الرابع: عكس العلة، ويشتمل على مسألة:

حركة العين سبب للصحة والاعتلال.

المطلب الأول : عكس القاعدة

المسألة الأولى: قلب الياء واواً عند اجتماعهما في كلمة.

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتًا وسكونًا وجب قلب الواو ياء، – تقدمت أو تأخرت– وإدغام الياء في الياء، نحو: سيّد وميّت، وطيّ وليّ[١].

وقد احتاط ابن جني واشترط لقلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء؛ ليسقط عنه الاعتراض بالكلمات التي اجتمع فيها الواو والياء وصحت فيها الواو، فقال في باب (تخصيص العلل): "الياء والواو متى اجتمعتا وسبقت الأولى بالسكون منهما ولم تكن الكلمة علمًا، ولا مرادًا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ولا كانت تحقيرًا محمولًا على تكسير فإن الواو منه تقلب ياء"[٢].

وإنما آثروا قلب الواو ياء ولم يؤثروا قلب الياء إلى الواو؛ لأمرين "**أحدهما:** أنّ الياءَ أخفُّ من الواو، فطلبوا الأخفَّ الأسهل، وتجنّبوا الأثقل، **والأمر الثاني:** أنّهم قلبوا ليدغموا، والإدغام في حروف الفم أقوى؛ لكثرتها، والياء من حروف الفم، فالإدغام فيها أقوى، والواو من حروف الشّفة، وهي قليلة، والإدغام فيها ضعيف"[٣].

وقد جاءت بعض الكلمات على عكس القاعدة السابقة؛ حيث قلبت الياء واوًا وأدغمت في الواو، نحو: "عوى الكلب "عوّة"، والقياس: "عيّة"، و"نُهُوّ" –بضم النون والهاء وتشديد الواو– عن المنكر، والقياس: "نُهِيّ"؛ لأن أصله "نُهُوِي"[٤]، وعوّة، ونُهُوّ شاذان[٥].

---

(١) ينظر: التصريح ٥/٤١٣-٤١٥.

(٢) الخصائص١/١٥٥.

(٣) شرح التصريف للثمانيني ص٤٧٥.

(٤) التصريح ٥/٤١٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ص٢١٢٤، شرح ابن الناظم ص٦٠٧، ارتشاف الضرب ص٢٩٠.

ويرجع السبب في العكس هنا لعدة أمور؛ أحدها: الخروج عمّا قد أُلِف خشية الملل؛ لكثرة قلب الواو ياء؛ وفي ذلك يقول ابن جني: "ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عام الحال ثم مع هذا فقد ملُّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوًا قلبًا ساذجًا أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال فإن المحبوب إذا كثر مُلّ...، وذلك الموضع الذي قلبت فيه الياء واوًا على ما ذكرنا لام فَعْلى إذا كانت اسمًا من نحو: الفَتْوَى، والرَّعْوَى...، والعوَّى،... وعلى ذلك أو قريب منه قالوا: عوى الكلب عوَّة"(١).

الثاني: الاستحسان والملاينة؛ وفي ذلك يقول ابن جني: "فأبدلوا الياء واوًا عن غير قوة علة أكثر من الاستحسان والملاينة"(٢).

الثالث: "تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها"(٣)؛ لضرب من التقاص.

تعقيب:

(عوَّة، ونُهُوّ) جاءتا على عكس القاعدة؛ إذ القاعدة تقتضي قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء والسابق منهما متاصل ذاتًا وسكونًا؛ وذلك لعدة أسباب سبق ذكرها، وللمشابهة بين الواو والياء؛ لاشتراكهما في المد وسعة المخرج، فجريا لذلك مجرى المثلين(٤)، و"العرب إذا شبهت شيئًا بشيء فحملته على حكمه عادت أيضًا فحملت الآخر على حكم صاحبه؛ تثبيتًا لهما وتتميمًا لمعنى الشبه بينهما"(٥)، وربما قُلِبت الياء واوًا في نُهُوّ؛ "ليكون موافقًا لأَمُور؛ لأنهم يقولون: هو أَمُورٌ بالمعروف ونهو عن المنكر، ولو قلبوا الواو ياء على القياس لكُسِرَت الضمة فصار: نَهِيّا، فلم يطابق أمُوراً"(٦).

---

(١) الخصائص ٨٧/١.

(٢) السابق ٢٣٠/٢، ٣٠٧/١-٣٠٨.

(٣) السابق ٢٣١/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٧١/٥.

(٥) الخصائص ٣٠٨/١.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢١٤/٣.

المسألة الثانية:

اعتلال العين وتصحيح اللام فيما جاءت فيه العين واللام حرفي علة.

إذا اجتمع في آخر الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو ياء وواو، وكل منهما مستحق لأن يقلب ألفًا؛ لتحركه وانفتاح ما قبله، لم يجز إعلالهما جميعًا؛ لئلا يتوالى إعلالان، ولئلا يفضي إلى ممتنع؛ لأن لو قلبناهما لالتقى ألفان، فيجب حذف أحدهما؛ لالتقاء الساكنين، ثم حذف الآخر؛ لملاقاة التنوين عند التنكير، فيبقى اسم متمكن على حرف واحد، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع، فلما امتنع إعلالهما معًا وجب إعلال أحدهما، والأَوْلَى بالإعلال لام الكلمة؛ لأنها طرف والطرف محل التغيير، والعين متحضنة بوقوعها حشوًا[١]، فتُجْعَل بمنزلة الحرف الصحيح[٢].

ومن أمثلة ذلك: "الحيا، والهوى، والحوى"، والأصل فيهن: "الحَيَيُ، والهَوَيُ، والحَوَوُ"، فقلبت لامهن ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها[٣]، وصحت العين.

ولمّا كانت الأسماء أقوى وأشد تمكنًا من الأفعال احتملت العدول عن القياس، فجاءت بعض الأسماء على عكس القياس، ومنها: (غاية)، و(طاية)، و(ثاية)[٤]، ولم يحدث العكس في الأفعال؛ لأن إعلال الاسم إنما هو بالحمل على الفعل، ولو قالوا في نحو ثاية وطاية: (فَعَلْتُ)، لكان يلزمهم أن يقولوا في المستقبل:"يثيّ ويطيّ، فتقلب الواو التي هي عين ياء وتدغمها في الياء وتدخل اللام

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ص١٦٠٠، التصريح ٤٣٤/٥-٤٣٥.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣١٦/٥.

(٣) ينظر: التصريح ٤٣٤/٥.

(٤) الطاية: السَّطْح، والجمع طايات، وبه سمي الدّكان طاية. جمهرة اللغة ص٢٤٢ مادة (ط أ و ى)، الثايَة: حجارةٌ تُرفَع فتكون علَما بالليل للراعي إذا رجع إلى الغنم ليلًا يهتدى بها، والثاية: مأوى الغنم والإبل، وجمعها: ثاي. المحكم والمحيط الأعظم ٢٢٤/١٠ مادة(ث و ى).

الضم؛ لأنها تجري مجرى الصحيح، فكان يلزم هناك من التغيير والتبديل ما بعضه مكروه، فرفض ذلك لذلك"(١).

وفي هذا يقول سيبويه: "فمما جاء في الكلام على أن فِعْلَه مثل بعت: آيٌ، وغايةٌ، وآيةٌ، وهذا ليس بمطرد؛ لأن فِعْلَه يكون بمنزلة خَشِيْت ورَمَيْتُ، وتجري عينه على الأصل، فهذا شاذٌّ كما شذ قَوَد وروِع وحوِل، في باب قلت، ولم يشذ هذا في فَعَلْت؛ لكثرة تصرف الفعل وتقلب ما يكرهون فيه فَعَل ويَفْعَل، وهذا قول الخليل"(٢).

وشبه سيبويه الشذوذ في غاية ونحوها بالشذوذ في قود وروع؛ لأن "قودًا وروعًا اسمان شذا في تصحيح موضع العين منهما وكان حكمهما أن تكونا معتلتين، فيقال: قاد وراع؛ لأنهما من باب قال وقام وهذا الشذوذ لم يأت في شيء من الفعل إنما أتى في الاسم ولم يأت قوم يقوم وبيع يبيع في الفعل؛ لما يلزم الفعل من التغيير والتصرف، فكذلك الشذوذ في إعلال عين الفعل وتصحيح لامه مما اجتمع في آخره حرفا علة إنما أتى في الاسم دون الفعل"(٣).

والأصل في (راية): (روية)، وفي(غاية): (غيية) إن كانت الألف منقلبة من ياء، أو (غوية) إن كانت منقلبة من واو(٤)، وفي (ثاية): (ثوية)، فقلبوا العين ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وصحّحوا اللام، وكان القياس أن يصحّحوا العين، ويعلّوا اللام، فيقال: غواة أو غياة، ورواة، وثواة، ووزنها: فَعَلَة(٥).

والذي سهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفًا(٦)؛ لوقوع التاء بعدها.

---

(١) المنصف ١٩٧/٢-١٩٨.

(٢) الكتاب ٣٩٨/٤.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣١٧/٥.

(٤) ينظر: السابق ٣١٧/٥.

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٥٢٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ص٢١٣١، توضيح المقاصد ص١٦٠١.

وقد ورد في كلمة (آية) عكسان في قولين من الأقوال فيها:

الأول عكس القاعدة السابقة، وهو مذهب الخليل: أن (آية) أصلها: (أيَيَــةٌ) كـــ(قصبة)، فقلبوا العين ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وصحّحوا اللام، والقيــاس العكس، فيقال: (أياة)، فيعلّوا اللام ويصحّحوا العين[١]، ورغم شذوذه إلا أن بعــض النحاة جعله من أسهل الأقوال في المسألة[٢].

الثاني: أن أصلها: أيية كـــ(نَبِقة)، فقُلِبت الياء الأولى ألفًا، فقُدِّم الإعلال وهو قلب الياء الأولى ألفًا على الإدغام، وهو إدغام الياء في الياء، والمعروف عند بعض النحاة تقديم الإدغام على الإعلال، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفًــا؛ "لأن إبــدال الهمزة ياء إنما هو لأجل الإدغام؛ لأنه لما نقل لأجله حركة الميم الأولــى للســاكن قبلها، وهي الهمزة الثانية، قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم، وإنما قلبت ياء؛ لأنها من جنس الكسرة، فلو بدئ بالإعلال لأبدلت الهمزة الثانية ألفًا؛ لوجــود شرطه، فلما أبدلوها ياء بعد النقل، ولم يبدلوها ألفًا قبل ذلك علم أن عنايتهم بموجب الإدغام أهم من عنايتهم بموجب الإعلال؛ لأنهم إذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الإدغام على الإعلال، فلأن يقدموا الإدغام على الإعلال من باب أولى"[٣].

ومسألة تقديم الإعلال على الإدغام أو العكس محل خلاف بين النحاة، فيرى بعضهم أن الإعلال مقدم؛ لأن سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام مجوز للإدغام، ويرى آخرون تقديم الإعلال على الإدغام، وفصل بعضــهم، فقــال: إذا اجتمع موجب الإعلال والإدغام وكان في العين، قدم موجب الإدغــام، وإن كــان في اللام قدم موجب الإعلال، والعلة في ذلك أن الطرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر في العين[٤].

---

(١) ينظر: التصريح ٤٣٥/٥.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣٩٥/٤، التصريح٤٣٥/٥.

(٣) التصريح ٤٣٧/٥-٤٣٨.

(٤) ينظر: السابق ٤٣٨/٥-٤٣٩.

وفي (آية) أقوال أخرى لا يتسع المقام لذكرها[1].

تعقيب:

القياس يقتضي تصحيح العين واعتلال اللام فيما كانت فيه العين واللام حرفي علة، وقد جاء عكس هذا القياس في بعض الأسماء، كـ(غاية، وراية، وثاية، وطاية)، وإنما حدث ذلك في الأسماء؛ "لقوتها وتمكنها، والأفعال ليست في قوة الأسماء، فكرهوا استعمال الفعل من غاية وطاية، ونحوهما؛ لأنه لم يكن بد من إعلال اللام كما تعتل في يقضي، والعين معتلة كما ترى، فرفضوا فيها الفعل ألبتة"[2]. والذي سهل ذلك في هذه الكلمات كون اللام لم تقع طرفًا؛ لتحصنها بالتاء.

أما (آية)، فقد ورد فيها عكسان في قولين من الأقوال الواردة فيها، أحدهما: عكس القاعدة السابقة، والآخر: عكس قاعدة اجتماع الإعلال والإدغام لو أخذنا برأي من يقدم الإدغام على الإعلال.

---

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٥٢٢-٥٢٣، التصريح ٥/٤٣٥-٤٣٧.

(٢) المنصف٢/١٩٧.

المسألة الثالثة:

عكس قاعدة الإدغام في: (اصَّلَح ـ اظَّلم ـ اضَّلع ـ اذَّكر ـ ازَّجر)، وغيرها.

إذا كانت فاء الافتعال حرفًا من حروف الإطباق (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، فإن تاء الافتعال تقلب طاء في جميع تصرّفات الكلمة من ماضٍ وحاضر ومستقبل ومصدر واسم فاعل واسم مفعول، وإذا كانت الفاء دالًا أو ذالًا أو زايًا، فإن تاء الافتعال تقلب دالًا في جميع تصرّفات الكلمة(١)، "وإنما أبدلت تاء الافتعال إثر المطبق طاء؛ لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج، وتباين الصفة؛ إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق، واختيرت الطاء؛ لكونها من مخرج التاء"(٢).

وأبدلت دالًا بعد الدال أو الذال أو الزاي؛ "لأن هذه الحروف فيها صفير وجهر وشدة والتاء مهموسة رخوة، فإذا سكن الحرف القوي وبعده ضعيف، كان في إخراج القوي بصفته وسكونه وإتباع الضعيف إياه بلا فصل كلفة شديدة، فأُبْدِل من التاء حرف يقرب منها في المخرج ويقرب من الحرف الآخر في الصفة، وذلك هو الدال"(٣).

ومن أمثلة ما وقعت فيه الفاء حرفًا من حروف الإطباق: **(اصطلح ــ اظطلم ــ اضطلع)**، ومن أمثلة ما وقعت فيه الفاء دالًا أو ذالًا أو زايًا: **(اذدكر ــ ازدجر)**، **وتوضيح ذلك على النحو الآتي:**

إذا بنيت: "افْتعل" من الصّلح، قلت: "اصْتَلَحَ" إلاّ أنّهم ثقل عليهم أن يخرجوا من استعلاء الصّاد وإطباقها إلى همس التّاء وضعفها، فجاءوا بالطّاء؛ لأنّه يوافق

---

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٣٦٠، ٣٦٤، اللباب ٣٤٦/٢-٣٤٨، شذا العرف في فن الصرف ص٢١٧-٢١٨.

(٢) التصريح٤٤٦/٥.

(٣) اللباب ٣٤٨/٢.

الصّاد في إطباقها واستعلائها، ويوافق التّاء في مخرجها، فأبدلوه مكان التّاء، فقالوا: (اصْطَلَحَ، يَصْطَلِحُ، اصْطِلاحًا، مُصْطَلِحًا، مُصْطَلَحًا)[١]، وإذا بنينا افتعل من ظلم، قلنا: اظتلم، ثم تبدل التاء طاء لنفس العلة السابقة، فتصير: (اظْطَلَم، يَظْطَلِم، اظْطِلامًا، مُظْطَلِمًا، مُظْطَلَمًا) وإذا بنينا افتعل من الضلاعة، قلنا: اضتلع، ثم تبدل التاء طاء، فتصير: (اضطلع، يَضْطَلِعُ، اضْطِلاعًا، مُضْطَلِعًا)[٢].

وإذا بنيت افتعل من الذِّكر، قلت: "اذْتَكَرَ"، فثقل عليهم أن يخرجوا من جهر الذّال وقوّتها إلى ضعف التّاء وهمسها، فجاءوا بالدّال؛ لأنّها توافق التّاء في المخرج، والذّال في الجهر، فقلبوها منها، فقالوا: (اذْدَكَرَ، يَذْدَكِرُ، اذْدِكارًا، مُذْدَكِرًا، مُذْدَكَرًا)، وإذا بنيت افتعل من الزجر، قلت: ازتجر، ثم تبدل التاء دالًا لنفس العلة السابقة، فتصير: (ازْدَجَرَ، يَزْدَجِرُ، ازْدِجارًا، مُزْدَجِرًا، مُزْدَجَرًا)[٣].

فإن أرادوا الإدغام، فالقياس إذا أريد إدغام المتقاربين قلب الحرف الأول إلى جنس الثاني[٤]، وقد حدث العكس فقلب الثاني إلى جنس الأول، فقالوا فيما كانت فيه الفاء حرفًا من حروف الإطباق في (اصطلح): اصّلح، وفي (اضطلع): اضّلع، وفي اظطلم: اظّلم، ويجوز في اظطلم أيضًا قلب الظاء طاء وإدغامها في الطاء، فيقال: اطَّلم، ومنهم من كره هذا الوجه؛ لأن فيه إدغام الأصلي وهو الظاء في الزائد وهو الطاء؛ لأنه مبدل من تاء الافتعال[٥].

---

(١) ينظر: المنصف ٣٢٨/٢، شرح التصريف للثمانيني ص٣٦٠، شرح المفصل لابن يعيش٤٠٦/٥.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني٣٦١-٣٦٣.

(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٣٦٤-٣٦٦، اللباب ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٤) ينظر: المنصف٣٢٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٧/٥.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢٧١/٣، سفر السعادة ٧٩/١.

وقالوا فيما كانت فيه الفاء دالًا أو زالًا أو زايًا في (اذدكر): اذّكر، ويجوز فيه أيضًا قلب الذال دالًا وإدغامها في الدال، وهو أقوى، فيقال: ادَّكر، وفي (ازدجر): ازَّجر(١).

وسبب العكس في (اصّلح): أن إدغام الصّاد في الطّاء لا يمكن؛ لذهاب الصّفير الذي فيها بقلبها طاء؛ فحروف الصفير لا تدغم في غيرها(٢)، ولئلا يلتبس بما فاؤه طاء(٣).

وسببه في (اظّلم): "أنّ الظّاء والطّاء من حروف طرف اللسان، وهما متّفقتان في الإطباق والاستعلاء فجاز إدغام كلّ واحد منهما في صاحبه"(٤)، وهو إن كان شاذًّا في القياس إلا أنه كثير في الاستعمال(٥).

وسببه في (اضّلع): أنه لا يجوز "أن تدغم الضّاد في الطّاء؛ لئلا يذهب ما فيها من التّفشّي وليس مكانُها غيرها"(٦).

وسببه في (اذّكر): أن الذال والدال متقاربان في المخرج، ومتفقان في صفة الجهر، فيجوز إدغام كل واحد منهما في الآخر(٧).

وسببه في (ازّجر): أنّ الزّاي فيها صفير وإدغامها يذهب الصّفير وطول الصوت منها؛ لما فيها من الانسلال(٨).

---

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٣٦٥-٣٦٦.

(٢) ينظر: المنصف٣٢٨/٢، شرح التصريف للثمانيني ص٣٦١.

(٣) ينظر: اللباب ٣٤٧/٢.

(٤) شرح التصريف للثمانيني ص٣٦٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٥٤/٥.

(٦) شرح التصريف للثمانيني ص٣٦٣.

(٧) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٣٦٤.

(٨) ينظر: المنصف ٣٣٠/٢، شرح التصريف للثمانيني ص٣٦٦.

تعقيب:

القياس في إدغام المتقاربين أن يقلب الأول إلى جنس الثاني، وقد يحدث العكس لعلة وهو أن يكون الأول فيه فضل أو ميزة لا تكون في الثاني، فيجب قلب الثاني إلى جنس الأول؛ لئلا ينقص الفضل الذي فيه لو قلب الأول إلى جنس الثاني، و"متى كان الإدغام ينقص الأول شيئًا لم يجز"[1]، فإذا كان الحرفان متقاربين في المخرج، ومتفقين في الصفة، جاز إدغام كل واحد منهما في الآخر.

(١) المنصف ٣٢٨/٢.

المطلب الثاني : عكس الاستعمال

كسر نون (من) مع (أل)، وفتحها مع غيرها في نحو: (ابنك)؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

الحرف الساكن إذا لقيه ألف الوصل إما أن يكون من حروف المد واللين وإما أن يكون من غيرها، فإذا كان من غير حروف المد فإنه يحرّك لالتقاء الساكنين، والحركة إما أن تكون الكسرة لا غير وإما أن تكون غيرها، فأما ما لا يجوز فيه غير الكسر، فأن يكون الساكن غير واو مفتوح ما قبلها، وتكون ألف الوصل التي أسقطت غير مضمومة، نحو: اضربِ الرجل، واضربِ ابنك، وقد شذ من ذلك حرفان ففتحا، وذلك قولهم: مِنَ الله ومِنَ الرسول، والآخر ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾[١].

فنون (من) مع لام التعريف مفتوحة ومع غيرها، نحو(ابنك) مكسورة، والقياس أن تكسر مع لام التعريف وغيرها على ما هو الأصل في التقاء الساكنين.

والسبب في أنها فُتِحَت مع لام التعريف، وخرجت عن قياس نظائرها، نحو: (مِنَ الله، ومِنَ الرسول، ومِنَ المؤمنين): "أنه كثر في كلامهم هذا الحرف وكان الألف واللام كثيرًا في كلامهم؛ لأنه يدخل على كل منكور والميم مكسورة، فكرهوا توالي الكسرتين مع الكثرة، فعدلوا إلى أخف الحركات"[٢]، ففتحوا استخفافًا.

والدليل على "أن الفتح إنما كان لمجموع ثقل توالي الكسرتين مع كثرة الاستعمال، أنهم قالوا: "انصرفت عنِ الرجل"، فكسروا النون، إذا لم يكن قبلها مكسور، وقالوا: "إنِ الله أمكنني فعلت"، فكسروا نون "إن"، وإن كانت على صورة "مِنْ" في انكسار الأول، ولم يبالوا الثقل؛ لقلة ذلك في الاستعمال"[٣].

---

(١) سورة آل عمران آية (١) ومن آية(٢). ينظر: شرح الكتاب٥/٢٢-٢٣.

(٢) السابق ٥/٢٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٩١.

وقد جاءت نون (من) على عكس المستعمل، فكُسِرَت مع لام التعريف وفُتِحَت مع غيرها.

أما حالها مع (أل)، فالأكثر فتحها، وقد كسرها قوم، وفي هذا يقول سيبويه: "ونظير ذلك قولهم: منَ الله، ومنَ الرسول، ومنَ المؤمنين، لمَّا كثُرت في كلامهم ولم تكن فعلًا وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بأين وكيف، وزعموا أن ناسًا من العرب يقولون: منِ الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس"(١).

وأما حالها مع غير (أل)، فقد اختلف العرب في فتحها وكسرها، فكسره قوم على القياس وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة؛ لأن ألف الوصل في غير لام التعريف لم يكثر، وقد فتح قوم فصحاء، فقالوا: منَ ابنك فأجروها مجرى منَ المسلمين، وفي هذا يقول سيبويه:"وقد اختلفت العرب في (مِنْ) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة، ولم يكسروا في ألف اللام؛ لأنها مع ألف اللام أكثر؛ لأن الألف واللام كثيرةٌ في الكلام تدخل في كل اسم، ففتحوا استخفافًا، فصار من الله بمنزلة الشاذ، وذلك قولك: منِ ابنك ومنِ امرىءٍ، وقد فتح قومٌ فصحاء، فقالوا: منَ ابنك، فأجروها مجرى منَ المسلمين"(٢).

فالعكس هنا في أن نون (من) كُسِرت مع لام التعريف(٣)، وفُتِحت مع غيرها(٤)، فبعض العرب يقول: "منِ الله" فيكسر، ويجريه على القياس، ومنهم من يقول: "منَ ابنك"، فيفتح النون على حد "منَ الله" و"منَ المؤمنين"(٥).

---

(١) الكتاب ٤/١٥٣-١٥٤.

(٢) السابق ٤/١٥٤-١٥٥.

(٣) ينظر: الأصول ٢/٣٧٠، ارتشاف الضرب ص٧٢٣.

(٤) ينظر: البديع١/٦٧٧، ارتشاف الضرب ص٧٢٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٩١.

والكسر مع لام التعريف عند ابن الأثير شاذ[١]، وعند ابن الحاجب ضعيف[٢]، وقال أبو حيان: إن كسر النون مع (أل) لغة نجرانية[٣]، وعند السيوطي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره قليل[٤].

وسبب العكس في فتح نون (مِنْ) مع (مِنْ ابنك) أنهم اعتبروا ثقل توالي الكسرتين، فأجروها مجراها مع لام المعرفة، **وكسروا مع لام المعرفة**، جروا في ذلك على الأصل، ولم يبالوا بالكسرتين؛ لعروض الثّانية[٥].

تعقيب:

حركة الكسر لنون (مِنْ) هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين في نحو: من الرجل، ومن ابنك، ولكن الاستعمال ورد بفتحها مع (أل)، فعدل عن الأصل؛ لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال، فنون (مِنْ) في الاستعمال مع (أل) مفتوحة ومع غيرها مكسورة، ولكن جاء العكس، ففتحت مع غير(أل)؛ اعتدادًا بثقل توالي الكسرتين، وكسرت مع (أل)؛ جريًا على الأصل.

"إذا الفتح في "من الرجل" شاذ في القياس دون الاستعمال، وهو في "من ابنك"، و"من امرئ" شاذ في الاستعمال والقياس جميعا"[٦].

---

(١) البديع ٦٧٧/١.

(٢) الشافية في علم التصريف ص٥٩.

(٣) ارتشاف الضرب ص٧٢٣.

(٤) همع الهوامع١٨٠/٦.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠١/٥، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٤٧/٢.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢٩١/٥، ٣٠١.

المطلب الثالث: عكس التقدير

المسألة الأولى: الألف في علقى وعلقاة، ونحوها.

ألف الإلحاق تشبه ألف التأنيث، ولكن لم تقو قوة ألف التأنيث؛ لذا لا يمنع من الصرف ما آخره ألف الإلحاق إلا في المعرفة(١)، وأمَّا ما آخره ألف التأنيث فلا ينون مطلقًا، ومن المعلوم أنه "لا يجتمع في اسم علامتان للتأنيث، فكل ما جاز دخول التاء عليه عُلِم أنها للإلحاق دون التأنيث"(٢).

ورغم ذلك جاءت بعض الكلمات جُمِع فيها بين الألف والتاء، ولم تنون في النكرة، مثل: (علقى)، و(علقاة).

لذا اختلف النحاة في الألف في مثل هذه الكلمات على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب سيبويه إلى أنها للإلحاق؛ لأن تاء التأنيث تلحقها؛ حيث قال عند حديثه عما يصرف إذا نُكِّر: "وكذلك: العلقى، ألا ترى أنَّهم إذا أنثوا قالوا: علقاةٌ وأرطاةٌ؛ لأنهما ليستا ألفي تأنيث"(٣). ووافقه المبرد، وابن سيده، وابن عقيل، والسيوطي(٤)، فالذي يدل على أنها للإلحاق دخول تاء التأنيث عليها وتنوينها، وألف التأنيث لا تنون(٥).

والذي يدل أيضًا على أنها للإلحاق وليست للتأنيث انكسار ما قبلها وقلبها ياء عند التصغير، فتقول في أرطى: أريط، ولو كانت للتأنيث لترك ما قبلها مفتوحًا؛ لئلا تنقلب ياء وتذهب علامة التأنيث، كما في تصغير حبلى حبيلى(٦).

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٦١٢/٥.

(٢) المخصص٦٠/٥.

(٣) الكتاب ٢١١/٣، وينظر: ٤١٩/٣.

(٤) ينظر: المقتضب ١٠٥/٢، المخصص ٦٠/٥، المساعد ٤٩٩/٣، همع الهوامع ١٥٩/٦.

(٥) ينظر: شرح الكتاب٣٢٣/٤.

(٦) ينظر: المقتضب ٢٥٧/٢.

الثاني: ذهب بعض العرب إلى أن الألف في (علقى)، ونحوها للتأنيث، فيقول: هذه علقى كثيرة، وهذه علقى واحدة يا فتى ويمنعها من الصرف[١]، قال سيبويه: "وبعض العرب يؤنث العلقى، فينزِّلها منزلة البهمى، يجعل الألف للتأنيث، وقال العجاج: "يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مكُورِ"[٢]، فلم ينونه"[٣]، وهو الظاهر من قول السيرافي[٤]، ونُسِبَ إلى سيبويه[٥]، فعدم تنوين علقى في بيت العجاج دليل على أنها للتأنيث.

الثالث: ذهب آخرون إلى أن الألف في (علقاة) "للإلحاق بباب جعفر، كألف (أرطى)، فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه وجعل الألف للتأنيث فيما بعد، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث وللتأنيث إذا فقد التاء"[٦]، فلها في الحالين تقديران مختلفان.

والعكس هنا في هذا المذهب؛ لأنه تارة قدر الألف للإلحاق عند اجتماعها مع تاء التأنيث في علقاة، وتارة قدرها للتأنيث إذا نزعت الهاء، ولا يُنْكَر اختلاف التقديرين في حالين مختلفين[٧].

وقد خفي على أبي عبيدة مراد النحويين في ذلك، فقد حُكِي عنه أنه قال: "ما رأيت أطرف من أمر النحويين؛ يقولون: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة

---

(١) ينظر: شرح الكتاب ٣٢٤/٤.

(٢) البيت من مشطور الرجز، للعجاج. ويروى: "فحط" بدل "فكر" ويروى أيضا بدلهما "يستن"، المكور: ضرب من الشجر. الصحاح ص٨١٩ مادة(م ك ر). والبيت في: ديوان العجاج ص٢٣٦، شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٨/٣، الخصائص٢٧٢/١، سر صناعة الإعراب ص٥٥٨، ولرؤبة في: المخصص ٦٠/٥.

(٣) الكتاب ٢١٢/٣.

(٤) شرح الكتاب ٣٢٣/٤.

(٥) ينظر: الصحاح ص١٥٣٢.

(٦) الخصائص ٢٧٢/١، سر صناعة الإعراب ص٥٥٨.

(٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٣٦/٥-٢٣٧.

التأنيث وهم يقولون "علقاة "، وقد قال العجاج: "فكر في عَلْقَى وفِي مُكُورِ"، يريد أبو عبيدة أنه قال: "في علقى"، فلم يصرف للتأنيث، ثم قالوا مع هذا "علقاة"، أي: فألحقوا تاء التأنيث ألفه، قال أبو عثمان: كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا"(١).

وأرجع ابن جني سبب تأويل المازني للألف في علقاة أنها للإلحاق وفي علقى للتأنيث ولم يحمله على أنهما لغتان؛ إلى كثرة نظائره، مثل: سُمَانى وسُمَاناة، وشُكَاعى وشُكَاعاة، وباقلى وباقلاة، ونقاوى ونقاواة(٢)، وغيرها.

ولعل سبب الخلاف أن (علقى) في بيت رؤبة رُوِيَ بالصرف وعدمه، فالصرف على أن ألفه للإلحاق، وترك الصرف على أن ألفه للتأنيث(٣).

تعقيب:

أرى أن الألف في علقى للإلحاق؛ لأن القول بالتأنيث يترتب عليه الجمع بين علامتي تأنيث في علقاة، والعلامتان لا تتواردان على محل واحد؛ لصحة الاجتزاء بإحداهما دون الأخرى، فما أوهم خلاف ذلك فعلى خلاف ظاهره(٤)، وأما القول بأنها للإلحاق في أرطاة وللتأنيث في علقى فغير بعيد؛ لأنه لا يُنْكَر اختلاف التقديرين في حالين مختلفين، ولكثرة نظائره.

---

(١) الخصائص ٢٧٢/١.

(٢) السابق ٢٧٢/١-٢٧٣، ٢٧٤.

(٣) ينظر: سفر السعادة ٣٧٧/١-٣٧٨، شرح الكافية الشافية ١٨٩٥.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية٣٤٧/٦-٣٤٨.

المسألة الثانية: الاعتداد بالواو المنقلبة من الهمزة وترك الاعتداد بها في تخفيف (وُؤْي) فُعْل من (وَأيت).

كل كلمة صدّرت بواوين فإنه يجب إبدال الهمزة من أول الواوين بشرط ألا تكون الثانية مدّة زائدة ولا مدّة مبدلة من همزة، نحو: (أواصل) جمع واصلة، أصله: وواصل، و(أُوَل) جمع أُوْلى، أصله: وُوَل، فالواو الثانية ليست مدة، و(الأُوْلَى) مؤنث الأوّل، الواو الثانية مدّة غير زائدة(١)، وإنما وجب الإبدال؛ "هروبًا من ثقل الواوين"(٢).

فإن كانت الثانية فيه مدّة زائدة، نحو: ووفي من وافى مبنيًّا للمفعول، أو كانت مبدلة من همزة، نحو: الوُوْلى مخفف: الوُؤلى أنثى الأوأل، أفعل التفضيل من وأل، جاز إبدال الواو همزة(٣).

فإذا بنيت من وأيت فُعْلًا، فالأصل أن تقول: وؤْي، والقياس إذا خففت الهمزة في (وُؤْي) أن تقول: وُوي، فتقر المثال على صحة أوله وآخره، فلا يجب قلب الواو الأولى همزة؛ "لأن الثانية ليست بلازمة، فلا تعتد إنما هي همزة وؤي خففت فأبدلت في اللفظ واوًا وجرت مجرى واو رُويا تخفيف رؤيا، ولو اعتددتها واوًا ألبتة لوجب أن تبدلها للياء التي بعدها، فتقول: وُي أو أُيّ"(٤).

أما أن تعتد بالواو تارة فتبدل الواو الأولى همزة ولا تعتد بها تارة أخرى فلا تبدلها للياء التي بعدها، فهذا **عكس التقدير**، وهو ما ذهب إليه الخليل في تخفيف (وُؤْي)، فقد ذهب إلى أن تخفيف وؤي: أوي، وقد جمع فيه بين تقديرين ضدين، فتارة اعتد بالواو الثانية المبدلة من الهمزة، فأوجب قلب الواو الأولى همزة؛ لاجتماع الواوين، وتارة عكس التقدير فلم يعتد بها، فلم يبدلها ياء لاجتماعها مع

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ص٥٠١٢-٥٠١٣.

(٢) الممتع ص٢٢١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ص٥٠١٢-٥٠١٣.

(٤) الخصائص٣/١٠.

الياء وسبق أولاهما بالسكون، فقال فيها: أوي، ويتضح مذهبه في نص سيبويه؛ حيث قال: " وسألت الخليل عن فُعْلٍ من وأيت فقال: وُؤْي كما ترى، فسألته عنها فيمن خفف الهمز، فقال: أويٌ كما ترى، فأبدل من الواو همزة، فقال: لا بُدِّ من الهمزة؛ لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف"(١).

وعلق ابن جني على قول الخليل وعلى جمعه في لفظة واحدة أمرين متدافعين بقوله: "وقول الخليل في تخفيف هذا المثال: أوي طريف وصعب ومتعب، وذلك أنه قدر الكلمة تقديرين ضدين؛ لأنه اعتقد صحة الواو المبدلة من الهمزة حتى قلب لها الفاء، فقال: أوي، فهذا وجه اعتداده إياها، ثم إنه مع ذلك لم يعتددها ثابتة صحيحة ألا تراه لم يقلبها ياء للياء بعدها؛ فلذلك قلنا: إن في مذهبه هذا ضربًا من التناقض"(٢).

وخطأ المازني الخليل فيما ذهب إليه؛ لأن الواو الثانية ليست أصلية وإنما هي منقلبة من همزة، والواو إذا وقعت مضمومة أولًا فأنت في همزها بالخيار، نحو: أُعد في وُعد، وأُجوه في وُجوه، وإن كانت غير مضمومة، فقد جاء الهمز في بعضها، نحو: إِسادة في وِسادة(٣)، فالهمز عند المازني جائز لا واجب؛ لأن الواو الثانية في نية الهمزة، والقلب عنده لأنها مضمومة لا لاجتماع واوين.

وقد أنكر أبو العباس المبرد–فيما نُسِب إليه– ما قاله الخليل من غير الجهة التي أنكرها المازني فمنع الإبدال من قبل "أن الذين خففوا غرضهم أن يفروا من الهمزة إلى الواو، والواو أخف، والإبدال يؤدّي إلى الفرار من همزة ساكنة إلى همزة متحركة، وإذا كانوا قد فرّوا من الهمزة الساكنة إلى الواو اقتضى ذلك ألّا يفروا من الواو المتحركة إلى الهمزة"(٤). فالإبدال عنده ممتنع، وعند الخليل وسيبويه لازم، وعند المازني جائز.

---

(١) الكتاب ٣٣٣/٤.

(٢) الخصائص ١٠/٣-١١.

(٣) ينظر: الأصول ٢٤٥/٣.

(٤) تمهيد القواعد ص٥٠١٨.

واعترض عليه السيرافي بأنهم "إنما آثروا قلب الهمزة الساكنة واوًا؛ لأن الواو الساكنة لفظ من الهمزة الساكنة، فعدلوا عن الشيء إلى ما هو أخف منه، وأما الواو المضمومة فهي أثقل من الهمزة المضمومة بسبب الضم المشاكل للواو؛ فلذلك جاز أن يقلبوا الهمزة الساكنة واوًا والواو المضمومة همزة وكل ذلك يفعلونه؛ طلبًا للخفة"(١).

ولابن جني رأي آخر غير جميع ما تقدم، وهو أننا لو بنينا فُعْلًا من وأيت، لصار: (وُؤْي)، ثم نهمز الواو التي هي الفاء همزًا مختارًا لا مضطرًا إليه على حد إبدالها في وجوه: أجوه، فتصير: (أُؤي)، فيجب إبدال الثانية واوًا خالصة؛ ثم إبدالها للياء بعدها، فنقول: (أُيّ) لا غير(٢).

وعلى رأي الخليل يرجع السبب في عدم الاعتداد بالواو وترك الإدغام إلى أنهم "لو أدغموا وصيروها ياء مشددة لكانوا قد ألحقوا الهمزة تغييرا بعد تغيير؛ لأنهم كانوا ينقلونها بالتخفيف من الهمزة إلى الواو، وبالإدغام من الواو إلى الياء"(٣).

ويرجع السبب في الاعتداد بها وقلب الواو همزة لاجتماع الواوين؛ إلى استثقال اللفظ، "فلما كانوا مستثقلين للفظ الواوين إذا اجتمعتا قلبوا وإن كانت إحداهما مبدلة من همزة، لأن اللفظ بها مبدلة وغير مبدلة سواء في الثقل"(٤).

وأرجع ابن جني ما ذهب إليه الخليل إلى الصنعة اللغوية؛ حيث قال: " قال الخليل في تخفيف "فُعْل" من وأيت "أوي"؛ أفلا تراه "كيف أحالته الصنعة من لفظ إلى لفظ"(٥).

---

(١) شرح الكتاب ٥/٢٢٣.

(٢) الخصائص ٣/١٣-١٤.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ص٢٦٢.

(٤) السابق ص٢٦٣.

(٥) الخصائص ٢/٩٠.

تعقيب:

القياس في تخفيف وؤي فُعْل من وأيت: وُوي، ويجوز قلب الواو الأولى همزة؛ لانضمامها لا لاجتماع الواوين، فنقول: أوي، بقلب الواو الأولى همزة جوازًا على حد إبدالها في وجوه، ولو راعى اللفظ يجب أن يهمز ويدغم، فيقول: أُيّ، وإن راعى الهمز بعد التخفيف لم يجب الهمز ولا الإدغام، فأما أن يعتد بالواو تارة، فيقلب الواو الأولى وجوبًا همزة، ولا يعتد بها تارة أخرى فلا يدغم، فهذا عكس للتقدير، وغير بعيد؛ لأن له أسبابه؛ لأنهم إذا كانوا يستثقلون الواو المضمومة فيبدلونها همزة، فلأن يبدلوا عند اجتماع الواوين أولى وأوجب؛ لأنه أشد ثقلًا، ولا تبدل الواو المخففة من الهمزة للياء بعدها؛ لئلا يلحقوا بالحرف تغييرًا بعد تغيير.

المطلب الرابع: عكس العلة

الأصل أن يكون للحكم علة أو أكثر من علة، وضده علة أخرى، فأما أن تكون العلة الواحدة سببًا للحكم وضده، فهذا مخالف للمعتاد، وظاهره التدافع وهو مع استغرابه صحيح واقع، وقد عقد له ابن جني بابًا في الخصائص وعنون له بـ"باب في أن سبب الحكم قد يكون سببًا لضده على وجه"(١)، ومنه:

حركة العين سبب للصحة والاعتلال:

من أمثلته: الخونة، والحوكة، والقودة، وروع، وحول، وعورِ(٢)، وغيره مما وقعت فيه العين واوًا متحركة وقبلها فتحة في الاسم، والقياس يوجب قلبها ألفًا، كباب، ودار.

وإنما وقع ذلك في الأسماء دون الأفعال؛ لأن "الإعلال أقوى في الأفعال من الأسماء؛ لأن الأفعال موضوعة للتنقل في الأزمنة والتصرف، والأسماء سمات على المسميات"(٣).

ولا يصح مثل هذا في الياء، فلم يأت عنهم في نحو بائع وسائر: بيعة ولا سيرة، وإنما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو: الحوكة والخونة والحول.

وعلل ابن جني لتصحيح ما كانت فيه العين واوًا لا ياء بـ: "قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو، فإذا صححت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة؛ وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها، فكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها؛ لبعد الواو عنها، ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفًا استحسانًا لا وجوبًا، نحو قولهم في طيء: طائي، وفي الحيرة: حاريّ...، وقلما ترى في الواو مثل هذا، فإذا كان بين الألف والياء هذه الوُصَل والقُرَب كان تصحيح نحو

---

(١) الخصائص ٥١/٣.

(٢) ينظر: الخصائص٥١/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٣/٥، ٤٥٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٣/٥.

بيعة وسيرة أشق عليهم من تصحيح نحو الحوكة والخونة؛ لبعد الواو من الألف وبقدر بعدها عنها ما يقل انقلابها إليها"(١).

وسبب التصحيح في الأمثلة السابقة أنهم نزلوا حركة العين التابعة لها منزلة حرف اللين التابع لها، "فجعلوا الفتحة كالألف، والكسرة كالياء، فأجروا (فَعَل) مجرى "فَعَال"، و(فَعِل) مجرى "فَعِيل"، فكما يصح نحو: "جَوَاب"، و"صَوَاب" لأجل الألف، و"طويل"، و"حويل" لأجل الياء، صح نحو: "القَوَد" و"الحَوَكة" لأجل الفتحة، و"حوِل"، و"عوِر" لأجل الكسرة"(٢).

والعكس هنا من جهة أن حركة العين التي هي سبب الإعلال هي أيضًا سبب للتصحيح(٣).

وهذه الألفاظ شذت عن القياس؛ لأحد أمرين:

أحدهما: التنبيه على الأصل(٤)، **وفي هذا يقول سيبويه:** "وربما جاء على الأصل كما يجيء فعل من المضاعف على الأصل إذا كان اسمًا، وذلك قولهم: القود، والحوكة، والخونة، والجورة، فأما الأكثر فالإسكان والاعتلال"(٥).

وفي موضع آخر أثناء حديثه عن آي وغاية وآية قال: "وأما الخليل فكان يقول: جاء على أن فِعْلَه معتلٌّ وإن لم يكن يُتَكَلّم به، كما قالوا: قود، فجاء كأن فعله على الأصل"(٦).

---

(١) الخصائص ١/١٢٣-١٢٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٦٤.

(٣) ينظر: الخصائص ٣/٥٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٦٤، شرح التعريف بضرورى التصريف ص٢٠٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٦٤، ٤٥٦، شرح التعريف بضرورى التصريف ص٢٠٧.

(٥) الكتاب ٤/٣٥٨.

(٦) السابق ٤/٣٩٩.

الثاني: مباينتها للأفعال باختلاف بنائهما، فصار البناء "كالزيادة في "الجولان"، و"صورى" في امتيازهما من الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون، وألف التأنيث، وهذه زوائد مما يختص به الأسماء دون الأفعال، فجرى ما خالف الفعل في البنية مجرى ما خالفه بالزيادة، فكان بناؤه موجبًا لتصحيحه؛ لبعده عن شبه الفعل، كما كانت الزيادة كذلك في آخره، فصحح لمخالفته الفعل"(١).

ويرى ابن مالك أن زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل، فالتصحيح في الحوكة وشبهه "شاذ باتفاق؛ لأن تاء التأنيث تلحق الفعل الماضي لفظًا، كما تلحق الاسم، ولا يثبت بلحاقها مباينة"(٢)، ووافقه المرادي(٣)، ومعنى هذا أن هذه الكلمات عندهما خرجت عن القياس منبهة على الأصل، لا لمباينتها للأفعال.

تعقيب:

القياس يقتضي أنه إذا تحركت العين وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفًا، ولكن بعض الكلمات صحت فيها العين، مثل: (الحوكة، والخونة، وقود، وحوك)؛ لأنهم أجروا الحركة مُجْرَى الحرف، فأجروا (فَعَل) مُجْرَى "فَعَال"، و(فَعِل) مُجْرَى "فَعِيل"، فكما صحت العين في (فَعَال)، و(فَعِيل)؛ لأجل الألف والياء، كذلك صحت العين في (فَعَل)، و(فَعِل)؛ لأجل الفتحة والكسرة، فحركة العين سبب في إعلالها، وهي أيضًا سبب في التصحيح.

ومما يدل على أنهم أجروا الحركة مُجْرَى الحرف: أنهم كسروا (ندى) على (أندية)، كما كسروا (رداء) على (أردية)، و(غداء) على (أغدية)(٤).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٥٦/٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ص٢١٣٣.

(٣) توضيح المقاصد ص١٦٠١.

(٤) ينظر: الخصائص ٥٣/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٤/٥، شرح التعريف بضرورى التصريف ص٢٠٧-٢٠٨.

"فتكسيرهم ندى على أندية يشهد بأنهم أجروا ندًى –وهو فَعَل– مجرى فَعَال، فصار لذلك ندى وأندية كغَدَاء وأغْدِية".

وكما أجروا الحركة مجرى الحرف، كذلك أجروا الحرف مجرى الحركة، ومما يدل على ذلك: أنهم كسروا (يتيمًا) على (أيتام)، كما كسروا (نَمِرًا) على (أنْمَار) [1]، فتكسيرهم (يتيم) على (أيتام) يشهد بأنهم أجروا فَعِيلًا مُجْرى فَعِل.

وهذه الكلمات شذت عن القياس للتنبيه على الأصل؛ لأن العرب إذا أعلّت "شيئًا بالقلب أقرّت بعضه على الصّحّة ليدلَّ على الأصل الذي أعلّوه"[2].

(١) ينظر: الخصائص ٣/٥٣.

(٢) شرح التصريف للثمانيني ص٣٠٠.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير البشرية وأفصح من نطق بالعربية سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإتمام هذا البحث الذي أسفر عن عدة نتائج، منها:

١- تعد ظاهرة العكس سلاحًا ذا حدين، فمن جهة تبرهن على مرونة اللغة العربية؛ إذ لا تكاد تخلو قاعدة من مثال جاء على عكسها، ومن جهة تفسيرِ النحاة لأسباب العكس تبين أن اللغة لم توضع اعتباطًا، فكل لفظ أو أسلوب جاء على عكس ما تقتضيه طبيعة اللغة له أسبابه.

٢- جاء العكس في الأبواب النحوية على أربع صور، وهي عكس القاعدة، وعكس الاستعمال، وعكس التقدير، وعكس اللغة، وجاء في الأبواب الصرفية على أربع صور أيضًا، وهي عكس القاعدة، وعكس الاستعمال، وعكس التقدير، وعكس العلة.

٣- تختلف صورة العكس باختلاف تقدير وتأويل النحاة لما جاء مخالفًا لما تقتضيه طبيعة اللغة، كما في مسألة (عمل عسى في الضمير المنصوب المتصل)، فعلى مذهب سيبويه انعكس عمل عسى فنصبت الاسم ورفعت الخبر؛ حملًا لها على لعل، وعلى مذهب المبرد انعكس الإسناد وبقي عملها، فالمنصوب خبرها، واسمها مضمر فيها مرفوع.

٤- أثبت البحث أن اللغويين ما كانوا يتصرفون في اللغة ويعكسون في الألفاظ والأساليب وفقًا لأهوائهم، بل كان ذلك لأسبابٍ ودواعٍ تقتضيها طبيعة اللغة.

٥- تنوعت أسباب العكس في الأبواب النحوية ما بين الضرورة الشعرية، والحمل، والاختصاص، والتقاص، وطلب الاعتدال، والمبالغة، والاستغناء بالوضع أو الاستعمال، والإيناس، وغيرها، وتنوعت في الأبواب الصرفية ما بين التقاص،

والقوة والتمكن، والحفاظ على صفة الحروف، والإجراء، وكثرة النظير، وخشية الإجحاف، والثقل، والتنبيه على الأصل، وغيرها.

٦- تنوعت أحكام العكس ما بين الشاذ، والنادر، والضرورة، والفصيح في الاستعمال، والجائز، والواجب، ومن أمثلة ذلك:

ــ من النادر مجيء اسم الجنس الجمعي بالتاء وواحده من دونها، نحو: (كمء وكمأة)، و(جبء، وجبأة)، وأيضًا مجيء اللازم بالهمزة والمتعدي من دونها في نحو: (كبِّ، وأكبَّ).

ــ ومن الضرورة تقدير حركة المنقوص في حالة النصب وظهورها في حالتي الرفع والجر.

ــ ومن الفصيح في الاستعمال التعبير عن المضارع بلفظ الماضي والعكس، فالتعبير بالعكس أقوى وأبلغ في المعنى ومراعاة مقتضى الحال من التعبير بالأصل.

ــ ومن الواجب قلب الثاني إلى جنس الأول في (اصَّلح، اضَّلع، ازَّجر)؛ لئلا يذهب ما في الحرف الأول من الفضل لو قُلِب إلى جنس الثاني على القياس.

ــ ومن الجائز قلب الثاني إلى جنس الأول في (اظّلم، اذّكر)، ففي (اظّلم) الظّاء والطّاء من حروف طرف اللسان، وهما متّفقتان في الإطباق والاستعلاء، فجاز إدغام كلّ واحد منهما في صاحبه، وفي (اذَّكر) الذال والدال متقاربان في المخرج، ومتفقان في صفة الجهر، فيجوز إدغام كل واحد منهما في الآخر.

٧- قد يحتمل العكس أكثر من سبب، كما في مسألة (عمل عسى في الضمير المنصوب المتصل)؛ إذ يرجع السبب في انعكاس عمل عسى لأحد أمرين: إما الحمل بالحمل لها على لعل، وإما الاختصاص فيكون لها مع المضمر حالة تخالف الظاهر، وكما في مسألة (التعبير عن المضارع بلفظ الماضي والعكس)؛ إذ يرجع السبب في التعبير عن المضارع بلفظ الماضي لأحد أمرين: إما تحقق وقوعه، وإما المبالغة، وكما في مسألة(حكم الأعداد من الثلاثة إلى التسعة ومعها العشرة إذا كانت مفردة)؛ إذ يرجع السبب في مخالفة المعدود للعدد في التذكير والتأنيث لأحد أمور ثلاثة: طلب الاعتدال أو المبالغة أو الحمل.

٨- كان ابن جني من أكثر النحاة إيرادًا للعكس وتعليلًا له، فقد علل لمعظم المسائل المدروسة في البحث.

٩- قد يكون خلاف النحاة سببًا في أن يحكم بعضهم على الكلمة بالعكس وآخرون عليها بالقياس، كما في (كمء وكمأة)، فقد قال بعض النحاة: إن كمأة واحد وكمء دال على الجمع على القياس، وقال آخرون: إن كمأة دالة على الجمع وكمء واحد على العكس.

١٠- تختلف نظرة المحدثين للأساليب والألفاظ التي جاءت على عكس ما تقتضيه القاعدة أو الاستعمال اللغوي عن نظرة القدامى؛ إذ يرجع العكس عند القدامى إلى أسباب لغوية، بينما يرجع عند المحدثين – في الأعم الأغلب- إلى التطور؛ لأن اللغة كالكائن الحي يسري عليه ما يسري على الكائن الحي من التغير والتطور.

١١- تبين من خلال البحث أن العكس قد يختص بنوع معين من أنواع الكلمة، كما في مسألة (اعتلال العين وتصحيح اللام فيما جاءت فيه العين واللام حرفي علة)، فالأصل اعتلال اللام وتصحيح العين، وما جاء على العكس وقع في الأسماء دون الأفعال، نحو: (غاية)، و(طاية)، و(ثاية)؛ لأن الأسماء أقوى وأشد تمكنًا من الأفعال؛ لذلك احتملت العدول عن القياس، وقد يقع العكس في حرف دون غيره من الحروف، كما في مسألة (حركة العين سبب للصحة والاعتلال)، فالقياس إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفًا، ولكن صحت في بعض الكلمات، نحو: قَوَد، وحَوَكَة، وعَوِر، وما صح من ذلك إنما وقع فيما كانت عينه واوًا لا ياءً.

وفي الختام أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح د: عثمان رجب محمد، مراجعة د: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، دراسة وتحقيق د: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٠ه.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الألغاز النحوية، وهو الكتاب المسمى: الطراز في الألغاز، للسيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، طبعة ٢٠٠٣م.
- الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، رسالتان لابن جني، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٩ه-١٩٨٨م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق دكتور: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن ولاد التميمي، ت(٣٣٢ه)، دراسة وتحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦ه-١٩٩٦م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي، تأليف: ناصر الدين البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد.المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت.

- البحر المحيط، لأبي حيان، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور: زكريا عبد المجيد النوتي، الدكتور: أحمد النجولي الجمل، قرطه: الأستاذ الدكتور: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البديع في علم العربية لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، ج١ تحقيق ودراسة: د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ، ج٢ تحقيق ودراسة: د/صالح حسين العايد، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى١٤٢١هـ.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله الصيمري، تحقيق د: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، حققه الدكتور: حسن الهنداوي. دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق د: عبد الفتاح البحيري، ج١ الطبعة الأولى ١٤١٣ه-١٩٩٢م، ج٢، ٣، ٤، ٥ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، الزهراء للإعلام العربي.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق أ.د: علي محمد فاخر، أ.د: جابر محمد البراجة، أ.د: إبراهيم جمعة العجمي، أ.د: جابر السيد مبارك، أ.د: علي السنوسي محمد، أ.د: محمد راغب نزال. دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، الجزء الأول، حققه وقدم له: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، الجزء العاشر، تحقيق الأستاذ: علي حسن هلالي، مراجعة الأستاذ: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق أ.د: فايز زكي محمد دياب. دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء، للشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار التوفيقية للتراث.
- الجامع الكبير، للإمام الحافظ الترمذي، حققه دكتور: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه د: أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه: أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر ابن دريد، حققه وقدم له د: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د: فخر الدين قباوة، أ: محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.المكتبة التوفيقية.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية. دار الكتب المصرية.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف د: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح د: محمد يوسف نجم، دار صادر – بيروت.
- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق الدكتورة: عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦ه-١٩٩٥.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت–لبنان.
- ديوان قيس بن الملوح، مجنون ليلى، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م.
- ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٥ه– ١٩٦٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥ه– ١٩٩٤م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د: حسن هنداوي.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د: محمد أحمد الدالي، قدم له د: شاكر الفحام، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى دمشق ١٤٠٣ه– ١٩٨٣، الطبعة الثانية بيروت، ١٤١٥ه– ١٩٩٥م.
- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، ويليها الوافية نظم الشافية، للنيساري ت(١١٣٣ه)، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه–١٩٩٥م.
- شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، قدم له وعلق عليه د: محمد بن عبد المعطي، خرج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد. دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دثاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية ١٤٠٧ه – ١٩٨٨م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، الدكتور: محمد بدوي المختون، هجر، الطبعة الأولى١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ه– ١٩٩٩م.
- شرح التعريف بضرورى التصريف، لابن إياز، على ابن مالك، تحقيق وشرح د: هادي نهر، د: هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢ه–٢٠٠٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققهما: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٤٠٢ه– ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ــ صيدا بيروت، ١٤٣٥ه–٢٠١٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له د: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشرى، تأليف: موفق الدين أبي البقاء بن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية. بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

- شعر الخوارج، جمع وتقديم دكتور: إحسان عباس، الطبعة الثانية، دار الثقافة- بيروت- لبنان.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
- صحيح البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣ه- ٢٠٠٢م.
- علل النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق ودراسة الدكتور: محمود جاسم محمد الدرويش. مكتبة الرشد ــ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، للسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، نسخة منقحة وعليها تعليقات الشيخ: أبو الوفا نصر الهوريني، راجعه: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.
- الكامل، تأليف: أبي العباس المبرد، حققه وعلق عليه د: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨ه-١٩٩٧م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق د: مهدي المخزومي، د: إبراهيم السامرائي.
- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب النبات، الجزء الثالث والنصف الأول من الجزء الخامس، لأبي حنيفة الدينوري، حققه وشرحه وقدم له: برنهارد لفين، دار النشر: فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٩٤ه- ١٩٧٤م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه الأقاويل، تأليف: أبي القاسم جار الله الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيما، وعليه تعليقات كتاب الانتصاف. دار المعرفة، الطبعة الثالثة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الكُنّاش في النحو والتصريف، لأبي الفداء، دراسة وتحقيق د: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٥ه-١٩٨٥.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، الجزء الثاني، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق. سورية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحة، تأليف: محمد بن الحسن الصايغ، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار بن قتيبة للطباعة والنشر.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د: عبد الحليم النجار، د: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق د: عبد الحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المخصص، لابن سيده، قدم له دكتور: خليل إبراهيم جفال، اعتنى بتصحيح مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

- المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، حققه الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة، راجعه دكتور: رمضان عبد التواب، لجنة إحياء التراث، ١٤١٩ه-١٩٩٩م.
- المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق دكتور: حاتم صالح الضامن، دار الفكر بيروت- لبنان، دار الفكر دمشق- سورية، الطبعة الولى ١٤١٨ه-١٩٩٧م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرحه وعلق عليه: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ه-١٩٩٧م.
- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.
- المعجم الكبير للطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب.الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المفصل في علم العربية، تصنيف: أبي القاسم الزمخشري، دراسة وتحقيق د: فخر صالح قدارة، دار عمار، الطبعة الأولى.١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، مجموعة محققين، ج١ د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،ج٥ عبد المجيد قطامش، ج٦ عبد المجيد قطامش، ج٧ تحقيق أ د: محمد إبراهيم البنا، أ د: سليمان بن إبراهيم العايد، أ د: السيد تقي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقتضب، صنعة: أبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م، مكتبة الأنجلو المصرية.
- المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جني، لكتاب التصريف، لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، الطبعة الأولى ١٣٧٣ه-١٩٥٤م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، تأليف: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة د: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى١٤٠١ه- ١٩٨١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح د: عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة،١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٥١٤
٢-	Abstract	٥١٥
٣-	التمهيد مفهوم العكس وصوره وأسبابه، دراسة نظرية	٥٢٢
٤-	المبحث الأول: العكس دراسة نحوية	٥٣١
٥-	المبحث الثاني: العكس دراسة صرفية	٥٦٥
٦-	الخاتمة :	٥٩٠
٧-	ثبت المصادر والمراجع	٥٩٣
٨-	فهرس الموضوعات	٦٠٢

تم بحمد الله